العدد الخامس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢١

التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتمكين آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

Professional intervention to organize society to empower the mechanisms of community organizations to activate community awareness of the dangers of illegal immigration

إعداد

أ.م.د/ نعمة حسن علي الشوني

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بالإسكندرية.

٢٠٢١م

العدد الخامس
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢١

التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتمكين آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/٣/١٥م **تاريخ نشر البحث:** ٢٠٢١/٤/٣٠م

المستخلص:

هدف الدراسة الحالية الى تحقيق هدف عام: "التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتمكين اليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية" توصلت الدراسة الى اهم نتائجها انه توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين مستوى القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع. مما يؤكد على صحة فروض الدراسة، وتنتمي هذة الدراسة الى دراسات قياس عائد التدخل المهني واعتمدت الدراسة على منهج شبه التجريبي الذي يستخدم القياس القبلس والقياس البعدي. باستخدام مجموعة واحدة كتجريبية وضابطة في نفس الوقت وتعتمد الدراسة على ادوات جمع البيانات (استمارة تقدير الموقف– دليل تحليل المنظمة بنائياً ووظيفياً– مقياس عائد التخل المهني).

الكلمات المفتاحية: التدخل المهني، منظمات المجتع المدني، التوعية المجتمعية، الهجرة غير الشرعية.

Professional intervention to organize society to empower the mechanisms of community organizations to activate community awareness of the dangers of illegal immigration

Abstract:

The current study aims to achieve a general goal: "Professional intervention in the method of organizing society to empower the mechanisms of society organizations to activate community awareness of the dangers of illegal immigration". The study reached the most important results that there are statistically significant differences between the pre- and post-measurement level of the post-measurement using the professional intervention program for the community organization method. Which confirms the validity of the study hypotheses. This study belongs to studies measuring the return of professional intervention, and the study relied on an experimental approach that uses pre- and post-measurement. Using one group as experimental and control at the same time, and the study relies on data

collection tools (situation assessment form- guide to analyzing the organization structurally and functionally- measure of the return on professional intervention)

Key words: Professional intervention- society organizations- community awareness- illegal immigration.

مقدمة:

تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق الاستثمار الأمثل لكافة الموارد البشرية المتاحة داخل المجتمع ولاسيما فئة الشباب باعتبارهم الوقود المحرك لقاطرة التنمية بالمجتمعات في شتى مجالات الحياة، لذا تسعى الدولة إلى تمكين هؤلاء الشباب من أداء أدوارهم المنوطة بهم بالمجتمع، وذلك من خلال تكريس كل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتقديم البرامج والمشروعات التي تتيح للشباب الفرصة المناسبة للمشاركة الفعالة داخل المجتمع.

وبما أن المجتمع المصري تعرض ومازال يتعرض للعديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة سواء كانت هذه التغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وكانت نتيجة لهذه المتغيرات تحريك قوة الشباب المصري للقيام بثورتين متتاليتين بهدف الوصول إلى تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، فكان لزاماً حتمية التركيز على استثمار القوة الإيجابية لهذه الفئة لكي تكون دافعاً لتحقيق انطلاقة المجتمع إلى المستقبل. ومن ثم فمن الضروري توجيه أفراد المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة نحو التعرف على حقوقهم وواجباتهم داخل المجتمع وغرس مشاعر الولاء والانتماء لديهم نحو مجتمعهم لتنشئة أجيال تتسم بالمواطنة الصالحة.

وتهدف مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة إلى غرس وتعزيز مشاعر الانتماء لدى الشباب نحو مجتمعهم وحثهم على المشاركة الإيجابية في شئون مجتمعهم، ويمكن أن يتحقق ذلك بما لدى طريقة تنظيم المجتمع من مداخل ونماذج ونظريات وتكنيكات في مجال رعاية الشباب لتحقيق التغير المنشود من خلال توفير المناخ المناسب لإشباع حاجات الشباب إلى الانتماء نحو مجتمعهم وهذا ما تنطلق منه الباحثة في دراستها من خلال عرض آليات تمكين منظمات المجتمع المدني باستخدام نماذج ونظريات طريقة تنظيم المجتمع لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.

ويُعد العنصر البشري أغلى ما تمتلك الأمم، وعلى ذلك فإن الاهتمام ببناء الإنسان وتنمية الإمكانيات والقوى البشرية أصبحت ضرورة حتمية لتطور وتنمية أي مجتمع من

المجتمعات، وأساساً لا غنى عنه لتقدمه ورقيه، ومن هذا المنطلق فإن كل مجتمع في سعيه نحو النهوض والارتقاء لابد أن يعمل جاهداً من أجل تمكين الطاقات البشرية بحيث يستثمرها أفضل استثمار ممكن، فالإنسان يعتبر الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المنشودة.

والشباب الآن لديه الكثير من الاحتياجات ويواجه أيضاً العديد من المشكلات المختلفة التي تؤثر على طموحه، ومن هذه المشكلات البطالة وقلة الدخل وتأخر سن الزواج والإدمان والإسكان وغيرها، ومن هنا تنامى الاهتمام العالمي والعربي والمحلي بقضايا الشباب.

وطريقة تنظيم المجتمع هي إحدى الطرق الأساسية في الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع منظمات المجتمع المدني العاملة بمجال الشباب من أجل مساعدتهم على إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وكذلك إكسابهم الخبرات والمهارات الضرورية، والذي يصب ذلك كله في بوتقة التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بين الشباب وتمكينهم اجتماعيا واقتصادياً، وذلك بالاعتماد على الأساليب والاستراتيجيات والنظريات لطريقة تنظيم المجتمع.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تُعد الهجرة البشرية والنزوح الجغرافي قديمة قدم وجود الإنسان على وجه الأرض، وقد زادت هذه العملية نتيجة لظروف عدة أولها الفقر الذي انتشر في العديد من البلاد في الفترة الأخيرة ليشمل حركة العمل بها، وتفقد الأسر القدرة على الاستمرار، ونظراً لإغلاق الحدود وضيق الأحوال وانخفاض مستوى الطلب على العمالة وصعوبة الهجرة بطريقة شرعية، فقد أصبحت عمليات الهجرة الدولية للمهاجرين غير الشرعيين من المشكلات التي تهدد العديد من الأنظمة على مستوى العالم، فلا تقتصر بدورها على المستوى المحلي ولكن باتت أزمة دولية ترهق أذهان العديد من الدول والكثير من الباحثين، ولاشك في أن المخاطر المترتبة عليها وآثارها السلبية لا تؤثر على المستوى القريب فحسب، بل يمتد أثرها على المستوى البعيد، هذه الظاهرة التي عجزت كافة النظم عن مواجهتها والتصدي لها، وعدم القدرة على السيطرة عليها هي مشكلة العصر.

وتسعى الدول النامية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تقوم على نوع من الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض توفير مستوى معيشي لائق لمواطنيها، وذلك من خلال وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية الطموحة التي يتسنى من خلالها تحقيق معدلات نمو عالية تمكنها من تحقيق مستوى المعيشة الأفضل (السكري، أحمد شفيق؛ وعرفان، محمود، ٢٠٠٠).

وتواجه معظم الدول النامية فجوة كبيرة بين تطلعت شبابها نحو مستوى أفضل للحياة، وبين قصور الموارد والإمكانيات المادية والبشرية عن تحقيق هذه التطلعات، وما يزيد الأمر صعوبة أن هذه التطلعات ذات طبيعة ديناميكية متغيرة بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة تحرص على أن تنقل للدول النامية صوراً مشرفة عن حياة شعوبها ومدى ما وصلت إليه هذه الشعوب من رفاهية مادية على الأقل مما يحفز شعوب الدول النامية للمطالبة بحياة تحقق الشروط الإنسانية بعد طول حرمان وكان ضرورياً أن تستجيب الدول النامية لرغبات شعوبها وآمالها في حياة أفضل. ولكن الدول النامية في كفاحها من أجل رفاهية شعوبها تجد نفسها أمام معادلة صعبة، وهي استغلال إمكاناتها المحدودة في سبيل إشباع أفضل التطلعات الشعبية، ومن هنا كان لابد لهذه الدول من أن تصل إلى استخدام أمثل لمواردها، وفي مقدمة هذه الموارد التي تتمتع بها الدول النامية تلك القوى البشرية الكبيرة، وفي مقدمة هذه الموارد التي تتمتع بها الدول النامية، تلك القوى البشرية الكبيرة المتمثلة في القوى الشعبية في مختلف المجتمعات المحلية من القرى إلى المدن (عثمان، عبد الفتاح، ٢٠٠٣، ص٢٦٩).

أن ارتفاع معدل البطالة والتضخم يؤدي إلى ارتفاع احتمالية هجرة العمالة المصرية، كما أن الإقامة في الريف تزيد من احتمالية الهجرة بالمقارنة بالإقامة في الحضر، ووجدت الدراسة أن الهجرة للذكور ومن هم في سن العمل، والمتزوجون وأصحاب التعليم العالي وأيضاً ارتفاع هجرة أصحاب المهن الفنية والعلمية وعمال الإنتاج (El-Saadani, S.M., 1997).

فهجرة العقول المصرية من مصر جاءت نتيجة لعوامل الدفع الموجودة بمصر، وعوامل الجذب في الدول المستقبلة وتتمثل عوامل الدفع في انخفاض المرتبات وارتفاع تكلفة المعيشة وعدم الرضا عن أوضاع العمل بالجامعات والمناخ السياسي، أما عوامل الجذب فكانت على النقيض تماماً حيث تمثلت في التسهيلات البحثية وحرية التعبير عن الرأي، واحترام حقوق الإنسان، كما توصلت الدراسة إلى أن المهاجرين وأبناءهم تأثروا بعادات المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها وتقاليدها (Saleh, S.A., 1983).

كما أن هجرة العمالة المصرية ويتضح من هذه الدراسة الرغبة في تحقيق دخل حقيقي مرتفع لتحسين مستوى المعيشة وتأمين المستقبل هو السبب الرئيسي في هجرة هذه العمالة، وأصبحت الدول الخليجية النفطية هي أهم دول الاستقبال بعد عام ١٩٧٣. وتبين أن هجرة هذه العمالة أدت إلى حدوث عجز شديد في بعض التحقيقات (الأهواني، نجلاء أنور، ١٩٨٤). وهجرة المصريين للعمل في البلاد العربية فقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الدافع

الاقتصادي هو الدافع الأساسي للهجرة (فرجاني، نادر، ١٩٨٨)

فهناك عدد كبير هاجروا بغرض التعليم ومنهم من هاجر للحصول على عمل أو على وظيفة أعلى وهناك من هاجر بدافع الزواج وعدد قليل بغرض الدراسة وأن أجور العمال في طهران ترتفع عن باقي أنحاء البلاد مما كان الدافع والحافز للهجرة إلى هناك (رشوان، حسين عبد الحميد، ١٩٩٩).

وللهجرة الشرعية أيضاً آثار سلبية على معدل التنمية في مصر حيث أن هذه الهجرة أدت إلى عجز في عمال الإنتاج نظراً لارتفاع معدلات الهجرة بينهم، كما اتضح أن كفاءة هؤلاء العمال وجديتهم في العمل تنخفض بعد عودتهم من الخارج، واستدلت الدراسة على ذلك من ارتفاع معدلات غيابهم عن العمل (مرقس، وفاء فهيم، ١٩٨٥).

وتعني مرحل الشباب مرحلة الإعداد السليم بإتباع كافة الحاجات وتهيئة الفرص التي تحقق له التنشئة الاجتماعية والقدرة على تحمل مسئوليات المستقل. والشباب هم أكثر فئات المجتمع تطلعاً للمستقبل وانشغالاً بقضاياه ومن ثم فإنهم الفئة الأكثر عرضة للإحباطات والصراعات نظراً للفجوة بين مستويات الطموح المرتفع لديهم وإمكانيات الإنجاز المتواضعة في ظل تفشي البطالة وتدني مستويات المعيشة مما يؤدي إلى ردود متباينة لهم (عبد المنعم، سهير، ٢٠٠٦).

وللشباب حاجاته التي يعمل دوماً على إشباعها والنابع من تكوينه النفسي والعقلي والبيولوجي والاجتماعي وهذا التكوين يمنحه المرونة التي تساعده في عمليات التكيف في المواقف المختلفة والاندماج والمشاركة بأقصى الطاقات التي يمكن أن يعتمد عليها المجتمع في تحقيق تطلعاته، والشباب هو القوة الصادرة للأمام وهذه القوة التي لا تيأس من الإحباط وتسعى إلى التغيير الدائم والمستمر (عمران، نصر خليل، ١٩٩٨).

وتمثل نسبة الشباب حوالي ٤١% من نسبة سكان المجتمع بقدراته وإمكانياته ويزداد الاهتمام بالشباب وبحاجاته المختلفة لإشباع حاجات الشباب وللشباب حاجاته النفسية والمادية والاجتماعية الهامة التي لا تشبعها سوى الجماعات المكونة من الأفراد والزملاء والأصدقاء ويزداد اهتمام الدولة بالشباب حيث توفر لهم العديد من مراكز الشباب في المدن والقرى لسد احتياجاتهم، وبلغ نسبة الشباب الجامعي في مصر ٩,٥٥%، والمؤهلات فوق المتوسطة ٢,٥٣%، أما المؤهلات المتوسطة نسبتهم ٢٥,٨%، والذين يحملون أقل من متوسط حوالي ١٩,٤٥% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦).

ومشكلات الشباب يمكن اعتبارها المواقف والأوضاع التي يواجهها الشباب ويفتقرون بقدراتهم وإمكانياتهم المتاحة لهم ذاتياً وفي محيط بيئاتهم عن إيجاد حل مناسب لهم مما يستلزم التدخل لمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وتصنف المشكلات تبعاً للحاجات الأساسية للشباب (فردية- جماعية- مجتمعية) ووفقاً للعوامل الحسية لها (ذاتية- بيئية- بيئية ذاتية) (السنهوري، أحمد محمد؛ أبو المعاطي، ماهر، ١٩٩٩، ص١٩).

فالمشكلات التي يعاني منها الشباب ومنها مشكلة الهجرة وذلك لتحسين المستوى المعيشي وهناك العديد من العوامل التي تدفع الشباب للهجرة كالبطالة، وتدهور الأحوال الاقتصادية والفقر الشديد الذي يعيشه بعض الشباب.

وهناك العديد من الشباب لا يسعون للهجرة الشرعية وإنما يسعون بطريقة غير شرعية لذلك تعتبر قضية الهجرة إحدى أهم القضايا التي واجهت المنطقة العربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات وإحدى التوجيهات الرئيسية في حركة السكان والقوى العاملة داخل المنطقة العربية وخارجها (عبد الحميد، صلاح محمد، ٢٠٠٨، ص٨٦).

أسهمت الهجرة غير الشرعية في انتشار الفقر وعدم القدرة على إشباع احتياجات الشباب والرغبة في تحقيق ثروة مادية لشراء شقة، وارتفاع تكاليف الهجرة الشرعية وعدم قدرة الشباب على الوفاء بكافة متطلبات الهجرة الشرعية إلى أوروبا (عزام، شعبان عبد الصادق، ٢٠٠٩).

وهناك دراسة قام بها مركز الدراسات القومية بالقليوبية بالتعاون مع مكتب اللجنة الدائمة للشراكة الأورومتوسطية بالقاهرة وأجريت على ١٠٠٠ شاب تبين أن أكثر من ٦٠% من الشباب لم تردعهم حوادث الغرق لزملائهم وأنهم مازالوا يحلمون بالهجرة إلى أوروبا، وأوضحت تلك الدراسة أن فرص المهاجرين أعلى في الحصول على فرص الزواج من غير المهاجرين دون النظر إلى المستوى التعليمي (الشوه، إبراهيم عبده، ٢٠٠٧، ص٧).

والشباب يحدثونك عن "الحرية" والرغبة في تحقيق الذات وخوض مغمار الاغتراب بحلوه ومره وفي داخلهم اقتناع بأن هذا الخارج هو المناخ الملائم والمكان الذي تصبح فيه الأحلام حقائق، ومن البلدان التي يحلمون بها "أمريكا" لأنها كما يتصورون بلد الانعتاق من القيود (اللاوندي، سعيد، ٢٠٠٩، ص٣٦).

وإن التأثير النفسي على الشباب في مصر كبير والضغوط التي يعانون منها من الضيق والاكتئاب النفسي مما كان السبب لاندفاعهم إلى الهجرة غير المشروعة بحثاً عن حياة أفضل

.(Http://rearsEgypt-lover.blogspot.com)

فمن أسباب الهجرة إلى إيطاليا هي عوامل اقتصادية وتتمل في شيوع البطالة والرغبة في الحصول على أجر أعلى، وعوامل اجتماعية وتتمثل في تقليد الأشقاء والأقارب والجيران والرغبة في توفير تكاليف الزواج وتوفير مسكن مستقل (صالح، ربيع كردي، ٢٠٠٥).

وقبل أن تصدر أحكاماً صارمة ضد هؤلاء الفارين لابد من البحث عن الدوافع والعوامل التي أدت لأن يخرج شبابنا عن القانون واضعين أنفسهم تحت أمر سماسرة البشر ومافيا الهجرة (مجلة العدد، ٢٠٠٦، ص١١٠).

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تزايد الاهتمام الدولي والمحلي بدراسة قضية من قضايا المجتمع تهدد أمنه القومي وتزعزع استقراره وتؤثر على جميع فئاته وهي قضية الهجرة غير الشرعية.

٢- قضية الهجرة غير الشرعية كمشكلة يكتنفها الكثير من الصعوبات نظراً لأنه لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد هؤلاء الضحايا سواء المفقودون أو المتوفون، وحتى الإحصائيات الموجودة لا تعبر عن حقيقة الظاهرة نظراً لأن هؤلاء الفئات لا يحملون معهم أي أوراق لإثبات شخصيتهم اعتقاداً منهم أن ذلك يوفر لهم الدخول غير الشرعي.

٣- تعتبر هذه الدراسة بمثابة دعوة لجميع منظمات المجتمع المدني وتعزيز آليات تمكينها لنشر الوعي بخطورة الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

٤- تتعامل هذه الدراسة مع قضية من أكثر القضايا خطورة داخل المجتمع للتصدي تلك المشكلات والحد من انتشارها يجب تنمية وتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية الجانب المعرفي والحوار المجتمعي والمشاركة الإيجابية في المسئولية الاجتماعية نحو تفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٥- تدعو هذه الدراسة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني وبناء قدرات العاملين بها للمشاركة المجتمعية التي تمثل المحرك الأساسي لنجاح عمليات التنمية المستدامة والمساهمة في نشر ثقافة المواطنة كتوعية مجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تصميم برنامج للتدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٢- اختبار فاعلية برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات

المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٣- محاولة التوصل لأنسب الأساليب الفنية لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

رابعاً: فروض الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفروض التالية:

الفرض الرئيسي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية".

ويمكن التحقق من صحة الفرض الرئيسي من خلال التحقق من صحة الفروض الفرعية التالية:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات تمكين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات الرؤية الاستراتيجية لقيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني وتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات القياسين القبلي والبعدي باستخدام برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو الهجرة غير الشرعية.

خامساً: الدراسات والبحوث السابقة:

أ- الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة Hussein Solonmon (2002) إلى التعرف على العوامل والدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فقد أكدت نتائجها أن الشباب يفضلون المغامرة والتعرض للأضرار والمخاطر عن البقاء في بلادهم بحثاً عن فرص العمل المتاحة، وقدمت الدراسة استقراء لتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في العالم، حيث تشير الإحصاءات التقديرية بأن هناك حوالي ١٢٠ مليون مهاجر على مستوى العالم تقريباً.

كما أشارت دراسة Thomas Bauer, IZA, Bonn and CEPR and Ira N. Gang (2002) إلى دراسة تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية والمعلوماتية على مدة الهجرة المؤقتة خلال التحليلات الإحصائية تطبيقاً على العائدين من الخارج في ٦ قرى مصرية، حيث أشارت الدراسة إلى تأثير مدة الهجرة بالوظيفة التي يحتلها المهاجر ووضع الإقامة وشرعيتها، وروابط الصداقة والقرابة للمهاجرين الذين لديهم معلومات حول مناطق الجذب وسوق العمل ومستوى الأجر، وقد أشار التحليل الإحصائي إلى أن العلاقات والشبكات الاجتماعية لها تأثير سلبي على مدة بقاء المهاجرين المؤقت حيث ترتفع نسبة احتمالية عودته بعد أقل من عام من ٢% على ١٣% لكل ١٠٠ شخص.

كما أثبتت دراسة Leila Simons Talani and Others (2003) أهمية التعرف على الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على انتشار الهجرة في إطار نظريات العولمة والظروف الإقليمية المحيطة، وقد طرحت الدراسة تساؤلاً عن علاقة نظام العولمة بتدفقات الهجرة من الدول الأقل حظاً في التنمية إلى الدول الغربية، وتوصلت إلى أن الهجرة نتاج طبيعي للعلاقات الدولة وانفتاح العالم الذي يجعل تطلعات الأفراد مسألة منطقية، وقد أشارت النتائج إلى أن ٥٥,٥% من العينة يرغبون في الهجرة إلى دول أوروبا الغربية و٩٣% منهم يريدون الهجرة الدائمة إلى أمريكا واستراليا بينما كل مهاجري العينة للدول العربية ينوون العودة إلى مصر، وأن ١٠,٩% من المهاجرين المصريين الدائمين يعيشون في إيطاليا ويصل عددهم إلى ٩٠ ألف، كما أشارت ٩٣,٢% من أفراد العينة إلى أهمية الأوراق الرسمية، إلا أن هناك ٧ أفراد لم يكن لديهم وعي بأهمية تلك المستندات.

كما أكدت دراسة Anderia Stokoro (2004) على أهمية تحديد السياسات الإدارية المناسبة للاستفادة من رؤوس الأموال المصرية في روما لتنمية وطنهم، وقد أشارت الدراسة أن

غالبية المهاجرين ليس لديهم الرغبة في العودة، والبعض الآخر لديهم الرغبة في إقامة استثمارات في وطنهم ولكنهم انقطاعهم عن مصر لا يسمح له بالإطلاع على طبيعة سوق العمل بها، بينما يرغب آخرون في العودة نتيجة الصعوبات التي يلاقيها، لذلك تطالب الدراسة بتشجيع المهاجرين المصريين على الاستثمار في مصر عن طريق إتاحة المعلومات عن مجالات سوق العمل.

وهدفت دراسة Rossmo (2005) إلى التعرف على مدى الخطورة المترتبة على هجرة الشباب بصورة غير شرعية على المجتمع المهاجر إليه وعلى المواطنين القاطنين فيه وأوضحت نتائجها أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون خطورة على المواطنين لأنهم يساعدون على انتشار العنف والمخدرات، كما أنهم يمكن أن ينضموا إلى جماعات تستخدمهم في أعمال آثمة فلا خيار لديهم.

دراسة Saad, Reem (2005) التي هدفت إلى محاولة فهم ماهية الهجرة وخصائصها وأسبابها من وجهة نظر المهاجرين أنفسهم، ولاسيما في سياق تفاقم مشكلة البطالة المزمنة في المناطق الريفية في مصر، واعتمدت الدراسة على الطريقة الأنثروبولوجية التقليدية والتي تعتمد على الملاحظة بالمشاركة، واستخدام المقابلات المتعمقة، والاعتماد على الإخباريين وإجراء المقابلات مع المهاجرين غير الشرعيين، كشفت النتائج على أن معظم المهاجرين يمثلون جيل الشباب ذوي التعليم المتوسط والمهارات المحدودة، كما أنهم يحتكرون وظائف معينة تتركز في قطاع المواد الغذائية في الأسواق، كما أن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحويل مدخرات المهاجرين من باريس إلى قرية ميت بدر حلاوة، والتي استثمر معظمها في شراء أراضي تعد سبباً رئيسياً في الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي هناك.

بينما هدفت دراسة Codruto (2007) إلى التأكيد على أن معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشباب ليس لديهم خبرة في الخارج ويعانون من مشكلات متنوعة كالصدمة النفسية الناجمة عن عدم وجود روابط اجتماعية في البلاد المضيفة مع معاناتهم من الضغوط والقلق المتزايد من الوظائف غير المضمونة.

أما دراسة Daze, J.A. (2007) فقد هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه السياسة الداخلية للدول، ويمكن القول أن غياب الحل قد ينجم عن سوء فهم للكيفية التي يشعر بها الجمهور حول الهجرة غير الشرعية

واستهدفت الكشف عن اتجاهات الناس نحو القضايا التي تدور حول الهجرة غير الشرعية وتوصلت إلى أن الاتجاهات نحو الهجرة غير الشرعية تختلف باختلاف التركيبة السكانية.

كما بينت دراسة Janson (2007) أهمية التعرف على الموقف تجاه المهاجرين غير الشرعيين، وقد أكدت نتائجها أن الموقف تجاه المهاجرين غير الشرعيين يختلف باختلاف التركيبة السكانية، وأشارت إلى أن الهجرة غير الشرعية من أكثر القضايا خلافاً داخل البلاد ومن أكثر المشكلات التي تؤثر عليها، وأنه على المشرعين التعامل بحكمة مع هذه القضية نظراً لخطورتها والآثار السلبية المتعددة المترتبة عليها.

وقد استهدفت دراسة Reider (2007) التعرف على معدل الجرائم بين الشباب المهاجر بصورة غير شرعية، وقد توصلت نتائجها إلى أن هناك ارتفاع في معدل الجريمة بين هؤلاء الشباب نظراً لرغبتهم في الحصول على الكسب السريع بأي صورة من الصور.

وأخيراً هدفت دراسة Lopez (2009) إلى التعرف على الأحوال التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيون وردود الفعل حولهم وإمكانية عودتهم إلى بلادهم بصورة آمنة، وقد أكدت على أن جميع الاتجاهات أو معظمها تؤيد أهمية التخلص من المهاجرين غير الشرعيين الذين يفتقرون إلى الدعم الاجتماعي، كما أكدت على أنه هناك صعوبة بالغة في عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم بصورة آمنة.

ب- الدراسات العربية:

هدفت دراسة زهري، أيمن (٢٠٠٣) إلى رصد الهجرات الداخلية وأسبابها من منطقة لأخرى، سواء كانت طواعية أو إجبارية، وليس هذا ما نحن بصدد الخوض فيه، وتناول الهجرة الدولية المصرية بتوصيف مراحلها المبكرة من عام ١٩٨٣ حتى ٢٠٣٣، والجديد الذي قدمه من خلال هذا البحث وهو دور منظمات المجتمع المدني في توثيق العلاقات بين المصريين في الخارج بالبلد الأم، وكان ذلك متمثلاً في الإشارة إلى منظمة الاتحاد الوطني للمصريين في الخارج، حيث أوضح الباحثان أن دور هذه المنظمات ينشط أكثر لدى الدول العربية والخليجية أكثر من الدول الغربية.

بينما هدفت دراسة الإسكندراني، أيمن أحمد أنسي (٢٠٠٥) الدراسة إلى التعرف على العوامل والأسباب والدوافع الاجتماعية لتلك الهجرة غير القانونية، وتأثير ذلك على القرية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الفقر وتدني الخدمات في القرية وراء تلك الظاهرة، فافتقاد القرية لمقومات التنمية تسبب في هروب شبابها وسيادة المصلحة الخاصة على المصلحة

العامة، وعلى الرغم من الخسائر والديون التي تتحقق نظير الفشل والموت أثناء محاولة السفر فإن عمليات السفر تتزايد بشكل ملفت، كما تبين أن النماذج العائدة من إيطاليا المحققة للمكاسب الكبيرة جذبت أبناء القرية للهجرة.

كما هدفت دراسة أبو شامة، عباس (٢٠٠٥) إلى محاولة استكشاف هذه الظاهرة وتسليط الضوء عليها والتعرف على حجم الهجرة غير المشروعة، للوقوف على أبعاد هذه الظاهرة، والتعرف على ما يمكن عمله حيالها، والكشف عن بؤر الإجرام الجديدة المتمثلة في العصابات التي نشطت في هذه التجارب الخفية، والخاصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين، وخلصت النتائج إلى أن أكثر الدول تأثراً بالهجرة غير الشرعية كدول مستقبلة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، والأكثر تأثيراً منها إيطاليا وأسبانيا وفرنسا وألمانيا واستراليا، كما توصلت إلى أن الهجرة غير الشرعية قد تؤثر على مستوى العمالة الوطنية في الدول المستقبلة، وأن العمال المهاجرين بصورة غير شرعية لا يجدون فرصاً إلا في الأعمال الهامشية، كما أنه يجب عدم النظر إلى الهجرة على أنها سلبيات ولكنها قد تكون مفيدة للدول المستقبلة.

بينما هدفت دراسة الطويل، سحر (٢٠٠٧) إلى التعرف على درجة شعور الشباب المصري بالانتماء من خلال عدد من المتغيرات منها الرغبة في الهجرة إلى الخارج، وتبين أن ١٩% من الشباب يرغبون في الهجرة الدائمة إلى الخارج، وأشار أغلبية المبحوثين الراغبين في السفر إلى الخارج إلى أن أهم سبب وراء رغبتهم في الهجرة هو الحصول على فرصة عمل ودخل أكبر.

كما أكدت دراسة شريف، إيمان؛ وعبد العزيز، صفية (٢٠٠٨) على تحديد الأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في انتشار الهجرة غير الشرعية من خلال التركيز على نموذج واقعي متمثل في قرية "تطون" بمحافظة الفيوم باعتبارها أكثر قرى الجمهورية تصديراً للشباب المهاجر بالطرق غير الشرعية، كما أشارت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة في الأساس بالذكور لقدرتهم على تحمل مخاطرها بنسبة ٩٩,١%، كما أن متوسط أعمار الشباب المهاجر بلغ ٢٤,٧ سنة، وأن ٦٥,٢% من الشباب لم يسبق له الزواج، كما أشارت النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية لها الدور الأبرز في دفع الشباب للهجرة غير الشرعية.. كما أشارت إلى غلبة الدوافع والظروف الاقتصادية وزيادة تأثيرها على قرار الشباب للهجرة.

كما بينت نتائج دراسة موسى، عبد الفتاح تركي (٢٠٠٨) أهم خصائص هؤلاء الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية وخصائص أسر هؤلاء الشباب، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة ٩٥% من الشباب يتراوح سنهم من ٢٠-٣٥ سنة وغالبيتهم من العزاب، وغالبية أسرهم كبيرة العدد وهم حملة مؤهلات متوسطة ولا يعملون، وتوصلت الدراسة إلى وجود مهاجرين في سن ١٣ سنة وهذا ينبه بخطر الانحراف في المجتمع وقضية الإتجار بالبشر.

وأوضحت دراسة إبراهيم، رشا (٢٠٠٩) الدوافع والأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية وتحديد الانعكاسات السلبية الناتجة عما تحدثه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أيضًا تحديد الدور الفعلي الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي لمواجهة هذه المشكلات الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأوضحت نتائج الدراسة أن الأسباب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى، وأن الآثار البدنية هي من أقوى الآثار التي تحدثها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يليها الآثار الاقتصادية، وأن للأخصائي دور هام في توعية جماعات الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

كما أظهرت دراسة عودة، عبد الله علي عبد الله (٢٠٠٩) التعرف على أنواع المخاطر والأسباب المؤدية لهذه المخاطر، وتوصلت الدراسة ؛لى التأكيد على أن هناك أنواع من المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، وتعود على الشباب المهاجر وعلى أسرته وعلى العائلة والمجتمع الذي يعيش فيه، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أسباب مؤدية لمخاطر الهجرة غير الشرعية التي تمثلت في الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وأوضحت الدراسة أن هناك العديد من الانعكاسات السلبية المترتبة على مخاطر الهجرة غير الشرعية ومنها الاقتصادية والنفسية والاجتماعية.

وهذا ما أكدت عليه دراسة محمد، عاطف خليفة (٢٠٠٩) إلى رصد اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية والتوصل إلى تصور مقترح لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات شباب الريف نحو الهجرة غير الشرعية اتجاه مؤيد وأن من أهم الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية الأسباب الاقتصادية.

وهدفت دراسة عبد الكريم، أمل (٢٠١٠) إلى تحديد المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية والأسباب التي أدت بالضحايا إلى الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلات الاقتصادية والنفسية والأسرية من أكثر المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، كما تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والنفسية من

أكثر الأسباب التي أدت بالضحايا إلى الهجرة غير الشرعية، وأن هناك أوجه قصور للخدمات المقدمة للأسر من قبل وزارة التضامن الاجتماعي.

حيث أشارت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠١٠) إلى التعرف على الدوافع الاجتماعية والنفسية المؤدية بالشباب إلى الهجرة بطرق غير مشروعة من واقع النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للهجرة، وأيضاً التعرف على رؤى واتجاهات المهاجرين غير الشرعيين من الواقع الميداني وتقييمهم للظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن جملة الدوافع والأسباب ترجع إلى أن السفر وسيلة لتحقيق سبل عيش كريمة وهرباً من الغلاء البطالة وطلبً لتحقيق حياة اقتصادية واجتماعية مستقرة، بالإضافة إلى الكساد الاقتصادي والفقر.

بينما أشارت دراسة حسانين، هدى محمد محمود (٢٠١٠) إلى معرفة آليات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأبعادها والتي تتمثل في: تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية، وبيان تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر، مع توضيح لبعض العوامل المؤثرة في تلك التيارات، وتحديد الدوافع المؤدية للهجرة غير الشرعية، ودراسة الخصائص الديموجرافية للمهاجرين، وتوصلت الدراسة إلى أن إيطاليا تحتل مركز الصدارة بين الدول التي هاجر إليها الشباب، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية، ثم اليونان، كما اتضح أن قلة فرص العمل بالمجتمع المصري من أهم أسباب اتجاه الشباب للهجرة غير الشرعية وأن هذا النمط من الهجرة يغلب عليه الطابع الذكوري والفردي.

كما أظهرت دراسة عبد التواب، ربيع (٢٠١١) تحديد الجهود التي تبذلها الجمعيات الأهلية في التوعية داخل المجتمع بالمخاطر الناتجة عن الهجرة غير الشرعية وتحديد الصعوبات التي تواجه تلك الجمعيات والوصول لرؤية مستقبلية لتفعيلها في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية دور أجهزة الإعلام في نشر الوعي دخل المجتمع بالتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وعلاج الصعوبات التي تواجه تلك الجمعيات في الحد من الهجرة غير الشرعية، ونقص الموارد المالية والخبراء والفنيين لتنفيذ حملات التوعية.

وقد أكدت دراسة جاد، عمرو محمد (٢٠١١) على معرفة تقييم الجمهور المصري للسياسات الحكومية وتحديد مطالب الشباب للحد من هذه الظاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقييم الجمهور المصري لسياسات الحكومة كان سلبياً للغاية، ولم يعبر أحد منهم عن تقديره لتلك السياسات، وأن ذلك التقييم ليس نابعاً من متابعة الجمهور ومعرفته بتلك السياسات من

خلال وسائل الإعلام، وإنما نابع من فقدان الثقة في الحكومة، نظراً لفشلها على مدار السنوات السابقة في حل القضايا على رأسها نسب البطالة التي مازالت في ارتفاع، وكان هذا التقييم أيضاً يعبر عن رأي منظمات المجتمع المدني في السياسات الحكومية.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة عبد الشافي، محمد (٢٠١٤) على تحديد إسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية من حيث البعد الذاتي والبعد الموضوعي، إلى جانب تحديد الخدمات المختلفة للجمعيات الأهلية بهدف تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وتحديد المعوقات التي تعوق منظمات المجتمع المدني عن تحسين نوعية الحياة لهؤلاء الضحايا، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التأكيد على قدرة منظمات المجتمع المدني على تحسين نوعية الحياة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ووجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين معوقات إسهامات منظمات المجتمع المدني وتحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

كما بينت نتائج دراسة البغدادي، نسرين وآخرون (٢٠١٦) التعرف على حجم واتجاهات تطور الهجرة غير الشرعية في مصر، والوقوف على المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية، والكشف عن الدوافع الاجتماعية والنفسية المؤدية بالشباب إلى الهجرة بطريقة غير شرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن أعدد المهاجرين من مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣) حيث كانت دائماً أكبر من أعدد الوافدين، ولكن هذا الفرق اتسع بشكل ملحوظ في الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٣) لصالح أعداد المهاجرين، ووقع الاختيار على سبع محافظات هي القليوبية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، البحيرة، الدقهلية، المنوفية، وأن طبيعة المشكلات التي تدفع للهجرة هي ازدياد عدد السكان والسياق الاقتصادي والبيئي الاجتماعي السلبي.

كما أظهرت دراسة فكرون، عز الدين (٢٠١٧) تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليل أبعادها المتعددة والمتداخلة فيما بينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنيا، حيث تكمن فرضية البحث في أنه كلما نجحت الجهود المبذولة في الوقوف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية ومعرفة كيفية معالجتها، حيث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والذي تم توظيفه لتفسير وتحليل الحقائق والبيانات التي تم جمعها عن الهجرة غير الشرعية للدول المستقبلة لها، كما تم الاستفادة من المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل العلاقات المتبادلة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المختلف لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج دقيقة وواضحة، كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة من

أجل تفسير الظروف المختلفة التي تحيط بهذه الظاهرة للوصول إلى استنتاجات محددة، وتقديم رؤية تحليلية وصفية لتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على علاقات بعض الدول.

سادساً: الإطار النظري ومفاهيم الدراسة:

أ- مفاهيم الدراسة:

[١] مفهوم التدخل المهني:

ويعني مجموعة من الأفعال المخططة والمؤثرة التي يقوم بها الممارس للوصول إلي غرض محدد في عملية المساعدة (عطية، السيد، ٢٠٠٤، ص ٩١).

كما يعرف التدخل المهني بأنه الجهود المنظمة التي تستهدف زيادة قدرة العاملين علي فهم مبادئ وأسس حل المشكلة وتطبيقها في مواجهة مختلف المشكلات بما يساعدهم علي إعدادهم للتعامل بفاعلية مع الصعوبات التي تواجهه في المستقبل (عبد المجيد، هشام، ١٩٩٨، ص١٠).

ويشير التدخل المهني كمصطلح إلي أنشطة الخدمة الاجتماعية ويستخدم الأخصائيون الاجتماعيون لوصف ما يقوموا به علي مستويات مختلفة وفي إطار أنساق اجتماعية متعددة كالأفراد الأسر الجيران الجماعات وأنساق اجتماعية أكبر من ذلك (حجازي، سناء، ٢٠٠٣، ص١٠٥).

كما يعرف التدخل المهني في طريقة تنظيم المجتمع بأنه ممارسة الطريقة بكل ما تتضمنه من أهداف وإستراتيجيات وأدوار وأساليب فنية وأدوات ومبادئ مهنية وما تسعي من أهداف تسهم في تنمية المجتمع من خلال تطوير الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلي تقوية الروابط بينهم ويدعوا إلي انتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه (عبد العال، عبد الحليم رضا، ١٩٩٩، ص٢٦٦).

المفهوم الإجرائي للتدخل المهني في هذه الدراسة:

١- التدخل المهني عبارة عن مجموعة من النماذج والإستراتيجيات والتكتيكات والأدوار المهنية التي تقوم بها الباحثة مع العاملين بالمنظمة.

٢- التدخل المهني يعتمد علي مجموعة من الأسس (المعارف- القيم- المهارات) لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

٣- يعتمد التدخل علي مجموعة من الأدوات مثل (المحاضرات- الاجتماعات- الندوات- ورش العمل).

٤- يهدف التدخل المهني إلي تطوير منهجية الأداء الفعال للعاملين بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

[٢] مفهوم منظمات المجتمع المدني:

تشير منظمات المجتمع المدني إلي كافة المنظمات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والخيرية المستقلة عن الحكومة وعن المؤسسة (المشاط، عبد المنعم، ٢٠١١، ص١١).

وتعرف علي أنها منظمات تنشأ للقيام بأغراض اجتماعية محددة كما تشير إلي المؤسسات الاجتماعية الخاصة التطوعية كالجمعيات الخيرية والجمعيات الأهلية وهي منظمات لا تهدف للربح ويكون لها جمعية عمومية ينتخب منها مجلس إدارة ولها سياسة واضحة ومواردها المالية من مصادر متعددة مثل اشتراكات أعضاء الجمعية العمومية والإيرادات المباشرة التبرعات (شفيق، أحمد، ٢٠٠٠، ص٣٤٣)

كما تعرف بأنها المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة تعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسيا أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية (إسماعيل، سيف الدين، ١٩٩٢، ص ٣٧).

ويقصد بمنظمات المجتمع المدني في هذه الدراسة بأنها المنظمات غير الهادفة للربح التي تقوم بتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

[٣] مفهوم التوعية المجتمعية Societal Awareness:

يشير مصطلح الوعي لغوياً إلى الفهم وسلامة الإدراك ويعرف بأنه اتجاه عقلي يمكن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الموضوع والتعقيد (مدكور، إبراهيم، ١٩٧٥، ص٦٤٥١).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية الوعي على أنه هو عبارة عن الإدراك الذي يتوسط ويربط ما بين الفرد والبيئة المحيطة بالفرد والمشاعر والأفكار لدى الفرد (Reper Borker, 1987, P.3).

أما معجم ويبستر Webster يشير إلى مصطلح الوعي يقوم على حقيقتين أساسيتين هما (Websters, S.. 1994, P.226):

١- حالة تيقظ وانتباه الإنسان وإدراكه لمشاعره ولما يحدث حوله.

٢- مجموعة أفكار الفرد ومشاعره وانطباعاته وعقله الواعي.

ويرتبط مفهوم الوعي بزيادة تنمية الوعي الذي يعني تحقيق فهم أوسع للمحيط والخبرات الاجتماعية وتحويل ذهن وفكر الفرد لها وذلك من خلال مشاركة الخبرات الذاتية للفرد مع خبرات الآخرين (Freeman Esteller, 1994, P.35)

ومن خلال مفهوم الوعي يمكن تعريف التوعية المجتمعية:

يُعد مفهوم التوعية من المفاهيم الشائعة في البرامج الاجتماعية، حيث يشار إليها أحياناً كهدف أو مخرج للبرنامج وأحياناً أخرى كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية أخرى (عبد المجيد، لبنى؛ ٢٠٠٥، ص٣٢٩٥).

والتوعية الاجتماعية تعني تبصير الناس بالمشاكل الاجتماعية وإرشادهم إلى وسائل حلها والتغلب عليها، فالتوعية الاجتماعية إذن هي الاتصال بالناس لتوجيههم إلى وسائل النهوض بمستواهم الاجتماعي، والهدف منها قد يكون إقناع الناس بالقيام بعمل إيجابي كالمشاركة في مشروع معين أو إتيان فعل محدد كما قد يكون الهدف إقناعهم بالإقلاع عن فعل شيء اعتادوه مثل حملهم على الإقلاع عن عادة ضارة (خضير، صفاء خضير، ٢٠٠٠، ص٢٩).

ومن خلال ما سبق نجد أن مفهوم التوعية من هذه الدراسة:

- تمكين منظمات المجتمع المدني بتفعيل آليات تعديل اتجاهات العاملين نحو الهجرة غير الشرعية وذلك لتجنب آثارها السلبية.
- تنمية الجانب المعرفي للعاملين بمنظمات المجتمع المدني نحو التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- تنمية المسئولية الاجتماعية لدى العاملين بمنظمات المجتمع المدني لزيادة الفهم والإدراك بين فئات المجتمع بمخاطر الهجرة غير الشرعية وكيفية التصدي لها.

[٤] مفهوم الهجرة غير الشرعية:

الهجرة لها عدة معان، فمصطلح الهجرة يعني الانتقال من مكان إلى آخر، أي هجرة أفراد ومجموعات من البلاد التي تعاني من ارتفاع في معدل البطالة وارتفاع معدل الفقر بشكل ملحوظ مما يدفعهم إلى الهجرة خارج البلاد بحثاً عن مستوى معيشي أفضل.

وتعني الهجرة أيضاً انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة وبصورة إجبارية أو اختياري لأي سبب من الأسباب (جورج، بيار، ١٩٧٧، ص٩٩).

كما تحدد الأمم المتحدة الهجرة بأنها الانتقال الذي يستمر سنة واحدة على الأقل بمعنى أن كل شخص أقام أكثر من سنة خارج موطنه يمكن اعتباره مهاجراً (جلبي، علي عبد الرازق، ب.ت، ص٢١٨).

والهجرة غير الشرعية في أبسط تعريفاتها: هي الهجرة التي تحدث خارج الأطر القانونية بين المؤسسات التي أنشأتها الدولة (Baldwin– Edwards, Martin, 2008, P.1449).

وتعرف الهجرة غير الشرعية في الاصطلاح بأنها "انتقال المهاجر من دولة إلى دولة أخرى تسللاً دون تأشِيرة أو إذن دخول مسبق أو لاحق (السراتي، عبد الله سعود، ٢٠١٠، ص١٠٤).

كما تعرف بأنها السفر عبر الحدود من الموطن الأم في شكل مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة بما يعرض المهاجر للخطر طبقاً لأحكام القانون الدولي (علي، ماهر أبو المعاطي، ٢٠٠٩، ص٢).

وهي تعني انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دولياً (عياش، إبراهيم محمد، ٢٠٠٨، ص٢٣).

كما أنها تشير إلى السفر بطريقة غير مشروعة دون ترخيص يعطي المهاجر حق الإقامة والعمل في البلد المهاجر إليه (عبد الصادق، شعبان، ٢٠٠٩).

والمهاجر هو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقيم ويعيش فيه، من عملة لا من رأس مال ينقله معه أو نقود ترسل إليه من الخارج، شأن السائحين الذين يقصدون غير بلادهم سعياً وراء الملذات (وصفي، عاطف؛ الجوهري، عبد الهادي، ١٩٦٥، ص٧٨).

وبهذا تشير كلمة هجرة إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني أنه سيترتب على هذه الحركات تغيير في محل الإقامة أو المسكن (أبو عيانة، فتحي وآخرون، ٢٠٠٠، ص٢٧١).

تعرف الهجرة الشرعية بأنها هي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من الموطن المقيم فيه أو الأصلي إلى الدول المستقبلة (عمر، خليل، ٢٠٠٤، ص١٧).

وتعرف اللاشعرية، عدم الشرعية Illegal Timely بأنها ما لا يتفق مع أحكام القانون ويطلق على هذا المصطلح عادة على الطفل المولود من والدين غير متزوجين (أحمد زكي بدوي، ٢٠٠٩، ص٢٠٦).

وغير شرعي تعتبر الإشارة إلى الأنشطة ضد القانون والمعايير والقيم، كما أن هذا

التعبير شائع في الإشارة إلى الأفراد الذين يولدون من آباء غير متزوجين شرعياً (أحمد شفيق السكري، ١٩٩٨، ص٢٥٥).

وتهريب المهاجرين يقصد به الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص في مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية ومنفعة مادية أو أي منفعة أخرى (غالب، هالة، ٢٠٠٨، ص١١١).

والهجرة غير الشرعية هي الانتقال لمكان للمعيشة والعمل بدون إذن قانوني (Longman Dictionary, 2008, P.335).

وتُعرف بأنها انتقال العمالة انتقالاً غير رسمي والتي يشجعها وجود المعايير والحدود السياسية المفتوحة، بما يسهل من انتقال المهاجرين غير الشرعيين بحثاً عن فرص العمل، فوجود مثل هذه الحدود هو الذي أوجد موقفاً غير رسمي بحثاً عن فرص العمل، فوجود مثل هذه الحدود هو الذي أوجد موقف غير رسمي حيال هذا النوع من الهجرة التي تؤدي إلى المخاطر في الانتقال عبر الحدود (عودة، عبد الله علي، ٢٠٠٩، ص٣٥٤٣).

كما تعرف بأنها: السفر عبر الحدود من الموطن الأم في شكل مخالف للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدول بما يعرض المهاجر للخطر طبقاً لأحكام القانون الدولي (علي، ماهر أبو المعاطي، ٢٠٠٩، ص٢).

وتعرف بأنها: التنقل غير المنتظم والسفر إلى دولة أخرى غير دولة المنشأة ودخول أرضها بصورة غير شرعية أو بدون إذن مسبق أو باستعمال وثائق سفر مزورة، كما تعرف بأنها الانتقال متن الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانون الدولي أو الداخلي (خليفة، عاطف، ٢٠٠٩، ص٥٤٨٧).

كما تعرف بأنها تشير إلى السفر بطريقة غير مشروعة دون ترخيص يعطي المهاجر حق الإقامة والعمل في بلد المهاجر إليه (عبد الصادق، شعبان، ٢٠٠٩، ص٤٧٥٧).

وتعرف بأنها الهجرة عبر الحدود الوطنية في شكل مخالف للقوانين ودخول البلاد بصورة غير شرعية سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو (Ream Saad, 2006, P.19).

والمهاجر غير الشرعي هو الشخص الذي يتسرب بطريقة غير مشروعة عبر الحدود ولا

يملك ترخيصاً يعطيه حق الإقامة في بلد المهجر، أو العمل بها، الأمر الذي يعرضه إلى العديد من المشاكل مع سلطات البلدان المعنية والتي تنتهي به إلى السجن أو الترحيل (http://www.eohr..org/ar/press/25-12-2005).

وتعرف بأنها: الانتقال من دولة إلى أخرى بطريقة سرية أو غير قانونية مما يعرض الشباب للكثير من المخاطر والأضرار (مرسي، عبد الفتاح تركي، ٢٠٠٨).

هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دولياً (عياش، إبراهيم محمد، ٢٠٠٨، ص٢٣).

وفي ضوء العرض السابق لبعض تعاريف الهجرة غير الشرعية ترى الباحثة أنه يمكن وضع تعريف مفهوم للهجرة غير الشرعية في ضوء الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- انتقال الفرد من موطنه بشكل مخالف إلى دولة أخرى يرغب العمل فيها لتحسين مستواه المعيشي.
- هي الهجرة التي تتم بصورة غير قانونية يكون فيها انتهاك لقوانين الدول الأخرى.
- يتعرض القائم بها للعديد من المخاطر والأضرار والمسائلة القانونية تتم بالسجن أو الترحيل.

ب- الإطار النظري: نماذج ونظريات طريقة تنظيم المجتمع في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب:

المهاجرون غير الشرعيين هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك الذين يدخلون بدون تصريح، والذين يدخلون بأوراق مزورة وهؤلاء الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة ولكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح (صالح، ربيع كمال كردي، ١٩٨٩، ص٩).

وترى الباحثة ضرورة تفعيل استراتيجيات وتكتيكات وأدوار نماذج ونظريات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.

والشباب هم أكثر فئات المجتمع تطلعاً للمستقبل وانشغالاً بقضاياه، ومن ثم فإنهم الفئة الأكثر عرضة للإحباطات والصراعات نظراً للفجوة بين مستويات الطموح المرتفعة لديهم وإمكانيات الإنجاز المتواضعة في ظل تفشي البطالة وتدني مستويات المعيشة مما يؤدي إلى ردود متباينة لهم (عبد المنعم، سهير، ٢٠٠٦، ص٨٤٣).

وللشباب حاجاته التي يعمل دوماً على إشباعها، فهو بحكم تكوينه الاجتماعي والنفسي

والجسمي هو الفئة القادرة على التكيف الاجتماعي مع ظروف وأوضاع المجتمع والتعامل مع الآخرين، وهو القوة الصادرة للأمام، وهذه القوة لا تيأس من الإحباط بل تسعى إلى التغيير الدائم والمستمر (عمران، نصر خليل، ١٩٩٨، ص٣٥).

أن هجرة غير الشرعية من مصر جاءت نتيجة لعوامل الدفع الموجودة بمصر، وعوامل الجذب في الدول المستقبلة، وتتمثل عوامل الدفع في انخفاض المرتبات وارتفاع تكلفة المعيشة وعدم الرضا عن أوضاع العمل بالجامعات والمناخ السياسي في فترة الخمسينات والستينيات وتدخل الحكومة في الأنشطة الجامعية والعلمية، أما عوامل الجذب فكانت على النقيض تماماً، حيث تمثلت في التسهيلات البحثية وحرية التعبير عن الرأي، واحترام حقوق الإنسان، كما توصلت الدراسة إلى أن المهاجرين وأبنائهم تأثروا بعادات المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها وتقاليدهم (Saleh S.A., 1983).

والهجرة كظاهرة اجتماعية قديمة منذ قدم الإنسان تلازمه كأحد الضرورات الأساسية في الحياة، فهي عملية من عمليات الحراك السكاني ترتبط بتاريخ الإنسان منذ العصور الأولى البعيدة، فمنذ فجر التاريخ الإنساني لم يثبت الإنسان في بيئة واحدة أو يستقر في مكان معين واعتبر المجتمعات البشرية مسرحاً دائماً له ولتحركاته فيما بينها (الرباعية، أحمد، ١٩٨٧، ص٣).

وهناك العديد من الشباب لا يسعون للهجرة بطريقة شرعية وإنما يسعون بطريقة غير شرعية، لذلك تعتبر قضية الهجرة إحدى أهم القضايا التي واجهت المنطقة العربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات وإحدى التحديات الكبرى التي واجهت المنطقة خلال هذا العقد، كما تشكل سياسة الهجرة إحدى التوجيهات الرئيسية في حركة السكان والقوى العاملة داخل المنطقة العربية وخارجها (فريق عمل السكان والقوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، ب.ت، ص٧).

كما أن ارتفاع معدل البطالة والتضخم وضعف حركة التصنيع يؤدي إلى ارتفاع احتمالية هجرة العمالة المصرية، كما أن الإقامة في المناطق الريفية تزيد من احتمالية الهجرة بالمقارنة بالإقامة في المناطق الحضرية ووجدت الدراسة وجود انتقائية في الهجرة للذكور ومن هم في سن العمل، والمتزوجون وأصحاب التعليم العالي نظراً لارتفاع احتمالية هجرتهم وأيضاً ارتفاع هجرة أصحاب المهن الفنية والعلمية وعمال الإنتاج (El-Saadani, S.M, 1997). أن الدافع الاقتصادي كان هو الدافع الأساسي للهجرة، وقد تمثل هذا الدافع في عدم كفاية

الدخل بوجه عام يليه الضيق في ظروف المعيشة ثم التوفير للزواج، ثم التوفير للحصول على سكن (فرجاني، نادر، ١٩٨٨).

وللهجرة الشرعية أيضاً آثار سلبية على معدل التنمية في مصر، فانتقال العمالة المصرية للخارج له آثار سلبية على عملية التنمية الصناعية في مصر، حيث أنها انتقت العمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً أو متوسطياً من ذوي الخبرات الطويلة وتبين كذلك أن هذه الهجرة أدت إلى عجز في عمال الإنتاج نظراً لارتفاع معدلات الهجرة بينهم، كما اتضح أن كفاءة هؤلاء العمال وجديتهم في العمل تنخفض بعد عودتهم من الخارج واستدلت الدراسة على ذلك من ارتفاع معدلات غيابهم عن العمل (مرقص، وفاء فهيم، ١٩٨٥).

إن من أسباب الهجرة غير الشرعية الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية، حيث أن من أهم أسباب الهجرة إلى إيطاليا العوامل اقتصادية والاجتماعية، ومن أهم العوامل الاقتصادية والتي تعد أهم عوامل الهجرة غير الشرعية، وهي شيوع البطالة والرغبة في الحصول على أجر أعلى، أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في تقليد الأشقاء والأقارب والجيران والرغبة في توفير تكاليف الزواج وتوفير مسكن مستقل (صالح، ربيع كردي، ٢٠٠٥).

كما أن من أسباب الهجرة غير الشرعية انتشار الفقر وعدم القدرة على إشباع احتياجات الشباب ورغبة المهاجرين في تحقيق ثروة مادية تمكنهم من بناء مساكن فخمة أو شراء شقة وتحسين مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الهجرة الشرعية وعدم قدرة الشباب على الوفاء بكافة متطلبات الهجرة الشرعية إلى أوروبا والرغبة في مساعدة الأسرة مادياً (عزام، شعبان عبد الصادق، ٢٠٠٩).

ويقاس تقدم أي مهنة بمقدار ما تقدمه من خدمات فعالة للمجتمع بأفراده وجماعاته ومهنة الخدمة الاجتماعية هي إحدى المهن الإنسانية التي تهتم بإحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة في الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات بالتعاون مع المهن الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنة (عبد الحميد، هشام سيد، ٢٠٠٦، ص٥).

والخدمة الاجتماعية يمكنها مساعدة الشباب كأفراد وجماعات لتفهم مشكلاتهم وبناء وتنمية شخصياتهم أو العمل على وقايتهم من الوقوع في المشكلات، حيث يحتل البعد الإنشائي والوقائي مساحة واسعة من اهتمام المهنة عندما تقوم على اتخاذ التدابير والإجراءات التي تقل إلى أدنى حد ممكن من السلوك أو المشكلات الأخلاقية، كما أنها تعني التحكم في

انتشار المشكلات بعد أن تظهر أعراضها الأولى (بدر الدين، محمد بهاء الدين، ٢٠٠٧، ص١٤٢).

حيث تهدف مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع التفاعل والتعامل مع التحديات التي تفرضها التحولات والتغيرات التي يمر بها المجتمع والتي تؤثر على تحقيق المهنة لأهدافها (Mary Ann Suppes and Carolyn, 1991, P.370).

كما تهدف الخدمة الاجتماعية إلى مساعدة الناس على اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من مشكلات بالإضافة إلى إيصالهم بالأنشطة الاجتماعية التي تمدهم بالموارد والخدمات (عبد العال، عبد الحليم رضا، ١٩٩٠، ص١٢٥). ولهذا فإن طريقة تنظيم المجتمع لا تتبنى فقط ما يعرف بالدور الإلحاقي وتقديم المقترحات والمعالجات للمشكلات بعد حدوثها وإنما يستوجب أن تتجاوز إلى الدور الوقائي الذي يسعى لتحقيق توازن المجتمع وتنميته أي الاعتماد على تحديد الأسباب المؤدية لتفاقم حدوث المشكلة والانعكاسات السلبية المترتبة عليها، وتركيز الجهود العلمية في تحقيق التوعية المجتمعية بالمخاطر والضرار الناجمة عنها (Richard V. France, 1977, P.6).

وبالتالي يمكن لطريقة تنظيم المجتمع كواحدة من الطرق العلمية لمهنة الخدمة الاجتماعية أن تسهم في مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية بين الشباب.

ومن هنا يستطيع المنظم الاجتماعي الذي يعمل بمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من آراء أفراد المجتمع والقيادات المحلية وذلك من خلال تمكين تلك المنظمات في القيام بدورها في الحد من هجرة الشباب غير الشرعية. وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بتنمية الموارد البشرية، كما تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة في الأفراد والجماعات والمجتمعات بقصد إحداث تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم، كما تسهم بجانب التخصصات الأخرى في توضيح المتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وتنظيم الأفراد والجماعات وتشجيعهم على التعبير عن اهتماماتهم مما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة والمرغوبة (غالب، هالة، ٢٠٠٨، ص١٠٥).

والخدمة الاجتماعية قائمة على عدد من الأهداف، منها الهدف الوقائي لمنع ظهور عدم التوازن داخل المجتمع، ويتم ذلك من خلال عدة أساليب منها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتقوية قدراتهم على الأداء الاجتماعي وتقديم النصح والإرشاد والمساعدات المهنية لمن هم في حالة تكيف اجتماعي سليم حتى لا يصبحوا في حالة سوء تكيف، فالأهداف

الوقائية في الخدمة الاجتماعية تتمثل في مساعدة الناس على الوقاية من المشكلات المتوقعة أو المتنبأ بها أو المحتمل ظهورها داخل المجتمع (أبو النصر، مدحت محمد، ٢٠٠٨، ص٥٧).

ولقد أصبحت طريقة تنظيم المجتمع تهتم بالمناشط التنموية والوقائية بهدف مساعدة الجماهير على إدراك أن في مقدورهم تحسين أحوالهم أو المطالبة بحقوقهم من خلال التنظيمات الحكومية أو التنظيمات غير الحكومية أو استهداف أي شكل تنظيمي ينطلق من المنظم الاجتماعي لتحقيق التغيير المنشود (عبد الهادي، سعودي، ١٩٩٦، ص٩٩٥).

وتعتبر النظريات العلمية ذات أهمية كبيرة لأي علم من العلوم، فهي تعمل على فهم أسباب الظواهر والأحداث وتفسيرها ومحاولة التنبؤ بها، كما تساعد النظرية العلمية على توجيه إجراءات البحوث العلمية، كما تعتبر النظرية الهدف الأسمى للعلم، فمن خلال الأبحاث يقوم الباحثين بجمع حقائق كثيرة عديدة، وهنا تكمن أهمية التكامل والتنظيم والتصنيف، وبذلك تشكل النظرية تلخيص وترتيب المعرفة (Donald Ary Andothers, 1996, P.15).

ويتوقف اختيار المنظم الاجتماعي للنموذج أو النظرية الملائمة وتطبيقها في أي موقف إشكالي على مجموعة من المحكات أهمها الهدف أو الغرض الذي يسعى المنظم الاجتماعي ونسق التعامل الوصول إليه أو تحقيقه، وفقاً لطبيعة الموقف الإشكالي، والأساس المعرفي أو النظرية التي سيعتمد عليها في مواجهة تلك المشكلات والمؤسسة التي يمارس عمله من خلالها وطبيعة خدماتها ودوره، ودور نسق التعامل والنسق المتأثر بالمشكلة... الخ.

تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية:

تُعتبر الهجرات الإنسانية واحدة من أهم الظواهر البارزة التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، لذا فقد نالت اهتمام المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية. وقد ساعد على ازدياد هذه التحركات عدة عوامل، منها ظهور مناطق جديدة لجذب السكان، تتيح فرصاً للعمل وتحقيق الذات والرغبة في النجاح من قسوة الظروف المادية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في الموطن الأصلي، وهذا كله يجعل من الهجرة– وتحديات الهجرة غير الشرعية– موضوعاً يحتاج إلى دراسات تتناوله من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة بمختلف المجتمعات والثقافات (أبو زيد، أحمد، ١٩٩٦، ص ص٣–٤)، ولاسيما بعد أن تجلت أهمية الموضوع وظهر تعاظمه في القرن الحادي والعشرين من تنامي الحراك السكاني في حجمه، بعد أن أًبحت الهجرة بدرجة متزايدة أمراً شائعاً مألوفاً

بانتقال الناس سعياً وراء الأمان وتحقيق معيشة أفضل من منطقة إلى أخرى، أو بين الدول والقارات بل حتى هؤلاء الذين لا يهاجرون فإنهم يتأثرون بتجارب المهاجرين (عبد المؤمن، علي معمر، ٢٠٠٦، ص٣٠).

وتعرف الهجرة في لسان العرب على أنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن (ابن منظور، ص١٥).

فالهجرة ظاهرة بشرية قديمة، منذ أن ظهر الإنسان على سطح الأرض وهو ينتقل من مكان لآخر عبر العصور التاريخية، وذلك لأسباب متعددة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، وتعكس الهجرة رغبة الإنسان في مغادرة بيئة ما يصعب معيشته بها إلى مكان آخر يعتقد أنه أفضل للحياة فيه بصورة أحسن، وهذا ليس مقصوراً على الهجرات الدولية فقط وإنما يتمثل كذلك في الهجرات الداخلية (درويش، ناريمان، ١٩٩٩، ص ص ٣٩-٤٠).

ولهذا صنفت الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة عالمية تتمثل في انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل، أو هروباً من وضع معين بشكل غير مشروع أي مخالفة لقوانين دول الاستقبال جعل منها إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول العالم. وتدخل مشكلة الهجرة غير الشرعية في دائرة اهتمام رجال السياسة والاقتصاد بمختلف مستوياتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والأمنية، لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو تحرير القيود التجارية الذي يؤدي إلى فتح الحدود الوطنية وتخفيف القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال، وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية وأمنية وسياسية، تلك المشكلات التي أدت إلى تنامي النزاعات اليمنية المناهضة للأجانب في الدول الأوروبية، ووجود العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة والمهاجرين على رأس أجندتها السياسية (حامد، نصر، ٢٠٠٥، ١٩٠).

وتُعد الهجرة ظاهرة اجتماعية لصيقة بحياة الإنسان منذ ظهور الجماعات البشرية المنظمة، حيث عملت على إثراء المجتمعات والثقافات وتكوين شعوب بأسرها، وشكلت جزئياً شعوباً أخرى وساهمت في إيجاد واقع التعدد الثقافي بين العديد من الشعوب، ولم تكن دوافعها دوماً اقتصادية أو معاشية وإنما هناك عوامل مختلفة كالحروب وأحداث طبيعية والاضطهاد السياسي والديني (عبد المؤمن، علي معمر، ٢٠٠٦، ص١٠).

أولاً: الهجرة غير الشرعية بين الشباب:

تُعد ظاهرة الهجرة غير شرعية ظاهرة عالمية موجودة في العديد من دول العالم

المتقدمة، منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والنامية كدول الخليج العربي والمغرب العربي، واكتسبت أهمية بالغة في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لاهتمام وسائل الإعلام بها فأصبحت تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات المطلة على البحر الأبيض المتوسط (الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، ٢٠٠٥، ص ص٢٠٥-٢٠٦).

وبرزت الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية كرد فعل أمام غلق أبواب الهجرة غير الشرعية أمام العمالة العادية، وتشمل هذه الهجرة القاصدين بلداناً أوروبية، ويكون عدد المهاجرين العرب هجرة غير نظامية المتواجدين في بلدان أوروبا عدد متزايد بشكل كبير بحوالي نصف مليون فرد (التقرير العربي لهجرة العمل العربية، ٢٠٠١، ص٥). ورغم الإجراءات الأمنية المتزايدة المتشددة على حدود البحر الأبيض المتوسط كافة، فإن تيارات الهجرة هذه لم تتوقف كما يؤثر على ذلك قوارب الموت التي تحمل هؤلاء المهاجرين وأعداد المعتقلين منهم، أو الذين يلاقون حتفهم أو الذين تسوى أوضاعهم القانونية بعد فترة إقامة غير قانونية لدولة الاستقبال(التقرير العربي لهجرة العمل العربية، ٢٠٠١، ص٣٢).

وقد أصبحت الهجرة غير الشرعية مشروعاً مكلفاً واستثمار يقتضي تعبئة مصادر التمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع أراضي وممتلكات.. الخ، وهو ما يسفر قبول المهاجر بطريقة غير شرعية أي عمل وبأي أجر (التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، ٢٠٠١، ص٣٠٦).

وتمثل ظاهرة العمالة المهاجرة إحدى الانشغالات الكبرى على الساحة الدولية بعد أن بلغ عدد العمال المهاجرين ما يزيد عن ١٧٥ مليون من الرجال والنساء وحتى الأطفال وهو عدد مرشح لزيادة مطردة حسبما ورد في كتاب Beter Stalker عمال بلا حدود، أثر العولمة على الهجرة الدولية، الصادر عن منظمة العمل الدولية (الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، ص١٩٩).

فظاهرة الهجرة غير الشرعية حق مكتسب للشباب للخروج والهروب من شبح البطالة الذي يطاردهم وقلة فرص العمل أملاً في تحسين أحوالهم المعيشية لكن ليس معنى ذلك أن يلقى الإنسان بنفسه إلى التهلكة، كما حدث للشباب الذين لقوا مصرعهم في حوادث الغرق أثناء رحلات الموت التي تعبر مياه البحر المتوسط (محمود، جلال محمد مصطفى، ٢٠٠٨، ص٢). ودائماً الضحية في ظاهرة الهجرة غير الشرعية هم الشباب وإن كانت تتركز بصورة أكبر في الذكور، وبعد أن كانت تنحصر ممارستها في أصحاب الفئات العمرية التي تتراوح ما

بني ١٩-٤٠ عام فاتسعت ليدخل في إطارها أصحاب فئات عمرية أخرى لتصبح ممارستها الآن في أصحاب الفئات العمرية التي تتراوح ما بين ١٣-٤٠ عام، وهذا يعني أن آثارها السلبية ليست بالدرجة القليلة (ترياق، تريزة سلامة، ٢٠٠٨، ص١).

وتشكل الهجرة غير الشرعية العديد من المشاكل في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً وتؤرق كافة دول العالم، وهي كارثة تحاربها كل الدول، وقد ظهرت رغم مراقبة الدول الحدود وهذه الهجرة السرية تمثل تحدياً حقيقياً لن تفلح أشد الإجراءات الأمنية في التصدي لها دون معالجة الأسباب التي تقوم بتغذيتها (عبد الحميد، أمان سعيد، ٢٠٠٨، ص١٣).

وعلى ذلك يمكن تحديد أنواع الهجرة كما يلي:

[١] الهجرة الداخلية: وتعني الانتقال من منطقة لأخرى داخل الحدود الإدارية للدولة، وهي تختلف عن الهجرة الخارجية، من عدة نواح فهي أسهل من الهجرة الخارجية بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافة قصيرة، بالإضافة إلى أن مشاكل الخروج والدخول من أي دولة لأخرى لا تعترض المهاجر داخلياً، إضافة إلى هذا وذاك فإن مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين خارجياً لا تواجه المهاجرين داخلياً، وكذلك استعداد الناس من الناحية النفسية للهجرة الداخلية أكثر منه إلى الهجرة الخارجية.

ومن خصائص الهجرة الداخلية قصر المسافة (السعدي، عباس فاضل، ١٩٨٢، ص١٣٦)، وأن تياراتها تتقابل مع بعضها، وتأخذ اتجاهات عكسية، أما عن آثار الهجرة الداخلية، وفق الدراسات التي أجراها (Laqcion A. Aprodicio, 1981, PP.104-107) فتتبع فيها استقرار المهاجرين في المناطق الجديدة، ولا يستقر المهاجرون عشوائياً في مختلف أحياء المدن فهم عادة ما يملكون أسباباً قوية لتغيير المكان كقربة من مكان آخر.

[٢] الهجرة الخارجية: هي انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى لأي سبب من الأسباب عدا حركة السياحة، وهي بالنسبة لكل بلد نوعان: الانتقال من البلد إلى خارجها (بمعنى الارتحال والاغتراب خارج الوطن) وهذا يحدث إرسال أو الانتقال أو الارتحال من بلد أو بلاد خارجية، إليها بمعنى التوافد من الخارج، وهنا يحدث استقبال وكلاهما انتقال عبر الحدود، وعيش دائم في وطن جديد، وكذلك اكتساب جنسية جديدة (الجوهري، يسري؛ وصفي، عياد، ١٩٧٨، ص٨٣).

ويلاحظ جون كلارك John Clarke تفوق الزيادة الطبيعية في معظم البلدان، المكسب

الصافي من الهجرات، ولذلك تبذل الحكومات الحديثة جهوداً في تنظيم وضبط الهجرات، أكبر من أي وقت مضى، ويفعلون ذلك للتأثير على معدل الخصوبة (John J. Clarke, 1976, P.140). والكثير من العوامل الدافعة للهجرات الداخلية والخارجية متشابهة وبخاصة الدوافع الاقتصادية وقد شجعت المستويات المعيشية المتباينة في البلدان المصدرة والمستقبلة على تدفق تيار الهجرة. أما العوامل الديموجرافية فهي دوافع عامة، ويساعد الضغط السكاني على تفسير كثير من الهجرات الدولية وهي الحافز الرئيسي للهجرة النازحة من عدة دول فقيرة، إلى دول غنية، والهجرة الخارجية تكون إما دائمة ينفصل فيها المهاجر انفصالاً تاماً عن وطنه الأم بعد أن يلائم حياته مع البيئة الجديدة ويتغلب على صعابها، أما النوع الثاني فهي هجرة مؤقتة تتمثل في هؤلاء الذين يبتعدون عن وطنهم لفترة مؤقتة قد تكون قصيرة أو طويلة.

فالفارق الأساسي بين الهجرات الخارجية والداخلية هو أن المهاجر في الهجرات الخارجية يعبر الحدود بين بلد وآخر، بينما لا يفعل ذلك في الهجرات الداخلية، وثمة اختلاف كذلك في الكلمتين اللتين تصفان النوعان من المهاجرين (أبو عبانة، فتحي محمد، ص١٥٨). وللهجرات الخارجية أهمية سكانية "ديموجرافية" أكبر من الهجرات الداخلية، إذ أنها تعني إما حدوث خسارة أو كسب في عدد سكان البلد.

ثانياً: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية: هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تدفع الشباب المصري إلى القدوم على الموت عن طريق الهجرة غير الشرعية، هذه الأسباب متمثلة فيما يلي:

[١] الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

١- التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.
٢- البحث عن فرص العمل بعدما أغلقت جميع الأبواب والفرص داخل المجتمع.
٣- تقصير الشباب أصحاب الرحلات الهجرة الناجحة في إقامة مصانع تعود بالنفع على أبناء قراهم وتساهم في الحد من البطالة.
٤- الرغبة في الكسب والثراء السريع والانبهار بالمال الوفير دون تعب أو مشقة (وهدان أحمد؛ الشريف، إيمان، ٢٠٠٥، ص٩٩).
٥- انتشار البطالة التي لا تكمن في إعداد المتعطلين فقط ولكن تكمن في نوعيتها (كردي، ربيع كمال، ٢٠٠٥، ص٧٨)، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية حيث وصلت إلى ١٠% عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٣ زادت إلى ١٠,٦%

وفي عام ٢٠٠٧ زادت إلى ١١%.

٦- تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد في افتقادها على الفلاحة فقط (www.elmarefa.com11/ 3/2005).

٧- عدم مواكبة صغار الفلاحين للتطور في السوق الحر في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادي (مركز الجنوب لحقوق الإنسان وأولاد الأرض، ٢٠٠٥).

٨- فقدان الأمل لدى الشباب المصري في الحصول على فرصة عمل سواء في تخصصاتهم أو تخصصات أخرى (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٧).

[٢] الأسباب والدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

١- حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وزيادة الوعي بهذه الفوارق (الشهاوي، طارق، ٢٠٠٩).

٢- الضمور الديموجرافي في الدول الأروبية، فهي تمثل عامل جذب.

٣- الوجاهة الاجتماعية التي تضيفها الهجرة إلى الدول الأوروبية على المهاجرين والنجاح الذي حققوه في جميع الثروات يجعلهم كنماذج ملهمة للطموح للهجرة (عبد الصادق، شعبان، ص٤٧٦).

٤- لمعاناة التي يعيش فيها قطاع الشباب والتي تدفعه إلى المغامرة بحياته في الهجرة بطرق غير شرعية وهو على وعي بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته.

٥- عدم وجود طموح لدى الشباب وصبر للتكيف مع وضعه الاقتصادي وظروفه الاجتماعية والعمل بإمكاناته المتوفرة لديه (وهدان، أحمد؛ شريف، إيمان، ص١٠٠).

٦- انبهار الشباب بالغرب حيث ينبهر الباحثون عن الثراء بأي ثمن بالحضارة الأوروبية.

٧- الثقافة الفاسدة وما ينتج عنها من تصور الشباب بأن الثروة هي الأمل الوحيد للحياة الكريمة (عودة، عبد الله علي ، ص٣٥٤٦).

[٣] الأسباب والدوافع القانونية للهجرة غير الشرعية:

١- ضعف عقبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة بنص المواد ٢١٦، و٢٢٧، و٢١٨.

٢- ضعف عقوبة مغادرة الأراضي المصري من غير المنافذ الشرعية بنص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وهي الحبس مدة لا تزيد عن ثلاث أشهر وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين.

٣- أفعال الوساطة في تسفير المواطنين للخارج لا تخضع لتجريم رادع وتندرج تحت مفهومها مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص وهي جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفي للردع.

٤- عدم وجود قوانين صارمة للتصدي لسماسرة السوق الذين يتقاضون أموال طائلة من كل شاب يريد السفر (الشهاوي، طارق، ص٤٨).

٥- تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج في كثير من الحالات على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دولة أجنبية أثناء تسللهم بطرق غير مشروعة (وهدان، أحمد؛ شريف، إيمان، ص١٠٢).

[٤] العوامل المحفزة التي تدعو الشباب للهجرة غير الشرعية:

١- آثار الإعلام المرئي، فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع في قلوبهم الرغبة في الهجرة.

٢- صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته لبلده لقضاء العطلة.

[٥] عوامل النداء من جانب الدول الأخرى:

١- غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، فحلم الهجرة هو نتائج الممنوع.

٢- السياسة التي تتبناها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار سلبية حيث أصبحت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت تكلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة (www.elmarefa.com11/ 3/2005).

وترى الباحثة في تحليلها لأسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية للشباب:

١- متفقة مع جميع وجهات النظر التي تحدثت حول أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية بأن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً في وجود هذه المشكلة أيضاً هذا العامل يتجلى في شيوع البطالة داخل المجتمع بكل أنواعها.

٢- ترى الباحثة أن هناك أسباب أخرى للهجرة غير الشرعية للشباب متمثلة فيما يلي:

أ- ضعف دور المواطنة داخل المجتمع وما يترتب عليها من قلة الانتماء والولاء للشباب داخل المجتمع، فهذه تعد من أهم الأسباب وراء هجرة الشباب، إما بصورة شرعية أو زيادته بصورة غير شرعية.

ب- سوء استخدام العنصر البشري وتوظيفه بشكل سليم داخل المجتمع.

ج- غياب وضعف الوازع الديني بين فئات المجتمع والذي له أكبر الأثر في نفوس الشباب.

د- انتشار الوساطة والمحسوبية داخل المجتمع، مما يفقد الشباب الفرصة في الحصول على فرص عادلة.

٣- تختلف الباحثة مع الآراء التي تقرر بوجود وعي بين الشباب بالمخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء قيامهم بالهجرة بطريقة غير شرعية منطلقة من ذلك على أساس أنه لو علم الشباب بأنهم موتى قبل وصولهم لما فكروا بالهجرة.

ثالثاً: أساليب الشباب المتبعة في الهجرة غير الشرعية:

١- التسلل عبر الحدود البرية والإقامة بالدولة بصورة غير مشروعة.

٢- تعاطف البعض مع المخالفين وإحساس المخالفين بتوافر فرص عدة للإعفاء من المسئولية (محمد عثمان الحسن؛ عوض الكريم، ياسر، ٢٠٠٨، ص٣٥).

٣- الحصول على تأشيرات دخول صحيحة من قنصليان بعض الدور الأوروبية بموجب مستندات رسمية مزورة.

٤- أنهم يعبرون حدود المستقبل لهم بطريقة قانونية أو شرعية ويكون ذلك عن طريق القطارات أو السفن أو المراكب الصغيرة وهم متخفون في جنح الظلام.

٥- بعضهم يدخل بتأشيرة قصيرة المدة ولكن سرعان ما تمتد إقامتهم أكثر مما هو مسموح به لهم فتصبح إقامتهم غير مشروعة.

٦- البعض يدخل بتفويض مزور أو وثائق مزورة يتم شراءها من دولهم قبل الحضور.

٧- بعضهم يصل كطالبي لجوء سياسي ويفضلون البقاء في الدول التي طلبوا اللجوء إليها (أبو شامة، عباس، ص ص٧٦-٦٦).

٨- الهروب البري مثل التسلل والهروب البحري عن طريق مراكب الصيد القديمة (أبو المعاطي، ماهر، ص٥).

٩- الحصول على تأشيرات دخول صحيحة لبعض الأشخاص ممن ينطبق عليهم

شروط منح تجميع الشباب راغبي السفر لدول أروبا الغربية وتسفيرهم في شكل مجموعات إلى دول أوروبا الشرقية لسهولة الحصول على تأشيرات تلك الدول والتنسيق مع بعض الوسطاء في تلك الدول الذين يتولون عمليات التسلل إلى دول أوروبا الغربية (محمد، عاطف خليفة، ص٥٤٨٨-٥٤٨٩).

١٠- التأشيرات ثم نزع الاستيكر ونقلها لصفحات جواز سفر آخر لا تنطبق عليه الشروط.

رابعاً: مشكلات الهجرة غير الشرعية بين الشباب:

١- **المشكلات الاجتماعية:** وتتمثل المشكلات الاجتماعية في: **التفكك الأسري** والذي يرتبط ارتباط وثيق بمسألة وفاة المهاجر غير الشرعي وانهيار الأسرة نتيجة وفاته، حيث تؤدي مشكلات التفكك الأسري التي تواجه الأسرة إلى تغير الدور الاجتماعي لباقي أفراد الأسرة وتحمل المسئولية مما يؤدي إلى انحراف الأبناء وتسربهم من التعليم (المالك، حصة بنت صالح، ٢٠٠٦، ص ص ١٩٥-١٩٩)، **مشكلات في العلاقات:** حيث تعاني أسرة المهاجر غير الشرعي المتوفي من حدوث توترات في العلاقات بين أفراد الأسرة مما يؤدي لعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة (غيث، محمد عاطف، ١٩٨٨، ص٦٧)، **مشكلات مرتبطة بصراع الدور:** فبعد وفاة المهاجر غير الشرعي يحدث اضطرابات في دول كل أفراد الأسرة وخاصة المرأة التي تتولى رعاية أفراد الأسرة بعد وفاة عائلها (المجلس القومي للمرأة، ١٩٩٠).

٢- **المشكلات النفسية:** وتتمثل في الضغوط النفسية، حيث يولد وفاة المهاجر غير الشرعي ضغوط نفسية تعمل على إعاقة النمو النفسي والوجداني لأسرة المهاجر غير الشرعي (عبد القادر، محمد علاء الدين، ص٥٢)، حيث تؤدي تلك الضغوط إلى آثار سلبية في تكوين شخصية باقي أسرة المهاجر غير الشرعي لأنها تؤدي إلى تقوية شعور الإحباط والفشل لديهم والقلق والمشاعر الاكتئابية (سعد الدين، عبد المعين، ٢٠٠٥، ص٩٥).

٣- **المشكلات الاقتصادية:** معاناة أسر الضحايا من الديون والاستدانة والتوقيع على شبكات بأضعاف المبلغ المطلوب، حيث يترتب على الديون آثار سلبية على أسر الضحايا تتمثل في: اضطرارهم لتشغيل أبنائهم، والاستدانة، وحرمان الأسرة من ضرورات المعيشة الصحية المتكاملة، ارتباط الأزمات الاقتصادية بالانحرافات السلوكية (عفيفي،

عبد الخالق محمد، ١٩٩٩، ص٢٢٦).

٤- **المشكلات الصحية:** وتترب على وفاة الهاجر غير الشرعي، حيث هناك ارتباط بين الفقر والحالة الصحية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأسرة، ويرتبط انخفاض الدخل بالعديد من المشكلات الصحية التي تواجهها الأسرة، ويمكن تلخيص أهم المشكلات الصحية في تدني الظروف الصحية والغذائية، والاعتماد على المستشفيات الحكومية في حالة المرض، أو الوصفات البلدية للعلاج.

خامساً: تجريم الهجرة غير الشرعية للشباب:

أ- الهجرة غير الشرعية بوصفها جريمة عبر وطنية: وتظهر في ثلاثة أبعاد هي (جمال الدين، أحمد، ١٩٩٨، ص٥):

١- **البعد الاجتماعي:** يتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن نمو العنف واستخدام السلاح.

٢- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في الخسارة الاقتصادية على المستوى الدولي نتيجة تحرر الاقتصاد.

٣- **البعد السياسي:** يشمل التأثير في الأحزاب السياسية وكبار المسئولين داخل المجتمع.

ب- بروتوكول اعتبار الهجرة غير الشرعية للشباب جريمة:

حدد بروتوكول تهريب المهاجرين غير الشرعيين كجريمة على النحو التالي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠):

١- **جريمة تسهيل تهريب المهاجرين:** ولها ثلاث صور تكفي إحداها على النحو التالي: الوثيقة التي تم تزويرها أو تحريرها مادياً، على أن تكون قد صدرت بطريقة غير سليمة، وأخيراً استخدام الوثيقة من جانب شخص غير صاحبها الشرعي.

٢- **جريمة التهريب:** وتتكون من ركنين هما: الركن المادي والركن المعنوي.

٣- **تجريم تنظيمات تهريب المهاجرين:** ينصب على الشخص القائم بالتنظيم أو التوجيه للأشخاص الآخرين باعتباره صاحب الدور الرئيسي في التنظيم ويعد مجرماً في ذاته.

٤- **الشروع في الاشتراك في جرائم التهريب:** فقد استلزم البروتوكول ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية لتجريم أعمال المشروع والاشتراك في جرائم التهريب سواء بالشروع أو

الاشتراك.

٥- **الظـروف المشـددة للعقـاب:** وتتمثـل فـي تعـرض حيـاة المهـاجرين للخطـر، أو المعاملات اللاإنسانية والاستغلال.

٦- **جريمـة التمكـين مـن الإقامـة غيـر الشـرعية:** وتتضـمن الركن المـادي المتمثل فـي السلوك الإجرامـي، والركن المعنوي المتمثل فـي التمكين ووسائله غير الشرعية فـي استمرار الإقامة بالمخالفة للشروط المقررة.

وترى الباحثة تعليقاً على بروتوكول اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة بأنه إذا نظرنا إلى عناصر البروتوكول نجد أنه في العنصر (جريمة التهريب) سواء كان ركن مادي أو معنوي، أما فيما يتعلق بالعنصر السادس فالبروتوكول يعطي الحق للمشاركين في تهريب المهاجرين غير الشرعيين حق التهريب بشرط توافر عوامل أخرى كعدم تعريض حياتهم للخطر ومعاملتهم بأسلوب إنساني. وهنا نجد أنه سوف يتم النظر إلى السماسرة والوسطاء على أنهم فئات يمكن إعفائهم من العقاب نظراً لأنهم وفروا سبل الراحة للمهاجرين غير الشرعيين.

سادساً: المنطلقات النظرية: سوف تقوم الباحثة بعرض مختصر لبعض النظريات في تنظيم المجتمع:

١. نظرية الدور:

تنظر هذه النظرية إلى الجماعة كنسق اجتماعي أو كشبكة من العلاقات المنطقية، وتتضمن هذه العلاقات المنمطة أدواراً تتصل بالمكانات المختلفة التي يتكون منها النسق وتقدم لنا نظرية الدور مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تساعد في تحليل ودراسة السلوك الاجتماعي، ومن أمثلتها توقيعات الدور، غموض الدور، صراع الأدوار (منصور، سمير حسن، ١٩٩١، ص١١٨)، هذا ويعتبر مفهوم الدور هو أكثر المفاهيم التي يتضح بها التكامل بين المتغيرات الشخصية والجماعية، فأعمال الجماعة تحدث كلها عن طريق الأدوار المرتبطة.

ويعرف الدور عادة بأنه أفعال Actions الأعضاء (الأفراد)، مع ملاءمة هذه الأفعال للمعايير السائدة، أما المركز فهو الوضع الذي يشغله الفرد في المجتمع بحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو حالته العائلية أو الوظيفية أو تحصيله، من هذا يتضح أن الدور هو عمل فردي يقوم به الفرد في موقف جماعي، وهناك أدوار تعطل العمل الجماعي وأدوار تيسر العمل الجماعي (فهمي، محمد سيد، ٢٠٠٢، ص٩٠).

وفي بعض البحوث يتم استخدام نظرية الدور على سبيل التكنيك في تنظيم المجتمع.

التكنيك يعرف بأنه الوسيلة أو الوسائل الفنية التي يستخدمها الأخصائيين الاجتماعيين في عملهم (السكري، أحمد شفيق، ٢٠٠٠، ص٥٢٩).

ويعرف أيضاً على أنه الأساس المعرفي، المهارات، الطرق، المناهج والإجراءات التي تستخدم بصورة تهدف إلى استغلال الأهداف (Robert Barker, 1999, P.782).

ويعرف تكنيك لعب الأدوار على أنه:

أ- أسلوب يعتمد على أداء أعضاء الجماعة لأدوار بسيطة.

ب- هذه الأدوار يتم تأديتها بشكل تلقائي.

ج- يكتسب أعضاء الجماعة من خلال أداء هذه الأدوار القدرة على المشاركة وتكوين علاقات مع بعضهم البعض ويزيد تحملهم للمسئولية (أبو شعيشع، مروى غازي السيد، ٢٠١٧، ص٢١).

٢. نظرية المنظمات:

هناك اتفاق على أن الخدمة الاجتماعية مهنة مؤسسية أي أنها تمارس من خلال المنظمات (عبد الله، محمد عبد الفتاح، ٢٠٠٤، ص٤٣).

ولكي تتمكن طريقة تنظيم المجتمع من تحقيق أهدافها في مساعدة المجتمعات والمنظمات على التغيير لتحقيق رفاهية الإنسان وتحسين أوضاع وظروفه لتحقيق جودة الخدمات فإنها تمارس من خلال منظمات متنوعة يتم عن طريقها ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ورغم تعدد التسميات العلمية لهذه المنظمات إلا أنها في النهاية تمثل منظمات اجتماعية (صادق، نبيل محمد، ٢٠٠٣، ص ص١٠٧-١٠٩).

وترجع أهمية دراسة المنظمات الاجتماعية إلى أن هذه المنظمات حقيقة واقعية وذات تأثير كبير على الإنسان، ولذلك كانت دراستها تساعدنا على تفهم كينونتها حتى يمكننا بالتالي توجيهها الوجهة السليمة لإشباع الاحتياجات الإنسانية بصورة رشيدة والعمل على زيادة وفعالية أدائها لرسالتها (عبد الله، محمد عبد الفتاح، ٢٠٠٤، ص٤٣).

لذلك إذا كان المنظم الاجتماعي يرغب في مساعدة المجتمع المحلي أو أي منظمة اجتماعية على تحقيق أهدافها فإن ذلك يتطلب فهم المنظمات وبناءها وتنظيمها ووظائفها وعملية التنظيم ومشكلاتها التنظيمية وغير ذلك من أمور تمكنه من التعامل معها بمهارة واكتساب المهارات المناسبة للتأثير عليها وإحداث التغيير في سياساتها وبرامجها حتى

يمكن أن تحقق الأهداف العامة لأفراد المجتمع (عبد اللطيف، رشاد أحمد، ٢٠٠٥، ص١٤٢).

وقد برزت في بداية دراسة المنظمات في مطلع القرن العشرين، واكتسبت توجهاً جاداً ومنظماً بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تأخر ارتقاء المنظمات إلى نظرية علمية معترف بها النظرة غير المشجعة لنشأة الأعمال والأفراد العاملين فيها واهتمام النظرية الاقتصادية بالاقتصاد السياسي أكثر من اقتصاديات المنشأة، واهتمام العلوم السياسية لدراسة السياسة على مستوى قيادة الدولة والمنظمات الدولية فقط وضعف الجسور بين علمي النفس والاجتماع من جهة ومن المنظمة من جهة أخرى، هذا إلى جانب عدم تشجيع المدراء في مختلف المنظمات لدراسة نشاطات المنظمة وعملياتها وعلاقاتها الإنسانية بشكل علمي (الشماع، خليل محمد حسن، ٢٠٠٧، ص٢٥).

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

[١] نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من بحوث تقدير عائد التدخل المهني، وهي بحوث تعني بقياس عائد التدخل المهني، ويتم استخدامها في إطار طريقة تنظيم المجتمع (رجب، إبراهيم عبد الرحمن، ٢٠٠٥، ص٣٢٩). باعتبارها بديلاً مناسباً للتجريب الذي يصعب استخدامها في إطار طريقة تنظيم المجتمع، باعتبارها بديلاً مناسباً للتجريب الذي يصعب استخدامه في إطار طريقة تنظيم المجتمع، ومع تطور تقنية التدخل المهني أصبحت بحوث تقييم عائد التدخل المهني من الأهمية بمكان، حيث تحاول أو تحدد بموضوعية مدى كفاءة تلك المهنة بتخصصاتها المختلفة في تحقيق أهدافها(عبد العال، عبد الحليم رضا، ٢٠٠١، ص٤٥)، ومن ثم تعتبر الدراسة الراهنة من بحوث تقدير عائد التدخل المهني حيث تستهدف التعرف على قياس تأثير المتغير المستقل (التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع)، على المتغير التابع وهو (آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية).

[٢] منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باعتباره أكثر المناهج ملائمة للدراسة الراهنة، حيث يسهم في الوصف والتفسير واختبار فروض الدراسة للكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة وضع خطة أو مقترحات للإصلاح الاجتماعي (عبد العال، عبد الحليم رضا، ١٩٩٩، ص١٦٤)، وفي ضوء ذلك فإن الدراسة تعتمد على المسح الاجتماعي، وذلك باستخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان الفرعية

بالمنظمة.

[٣] أدوات الدراسة: اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

١- السجلات الرسمية الخاصة بالجمعيات والتقارير السنوية التي تبرز أنشطتها وتبين سياستها وبرامجها.

٢- دليل تحليل المنظمة من إعداد الباحثة للتعرف على المنظمة بنائياً ووظيفياً.

٣- مقياس عائد التدخل المهني.

مراحل إعداد المقياس:

أ- مرحلة جمع وصياغة العبارات: تم خلال المرحلة جمع عدد من العبارات المرتبطة بموضوع الدراسة ومؤشراتها، حيث اعتمدت الباحثة على عدة مصادر في هذه المرحلة وهي: الإطلاع على التراث النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات موضوع الدراسة، كما اعتمدت الباحثة على إجراء مقابلات مع المتخصصين في تمكين العاملين من تعزيز آليات منظمات المجتمع المدني والخدمة الاجتماعية، وقد خلصت الباحثة إلى خمسة مؤشرات أساسية للمقياس تقيس كل منها جانب من جوانب تعزيز آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

ب- مرحلة تحكيم المقياس: قامت الباحثة بعرض المقياس في صورته المبدئية على عشرة محكمين تنوعت تخصصاتهم على النحو التالي: أساتذة في الخدمة الاجتماعية- أخصائيين تمكين منظمات المجتمع المدني- خبراء بناء قدرات العاملين والتنمية البشرية بالمنظمة، وذلك بغرض تحديد الآتي (السلامة اللغوية لكل عبارة- مدى ارتباط العبارة بالمتغير الفرعي- مدى ارتباط العبارة بموضوع الدراسة- إضافة أي عبارات أخرى يرى المحكمون أهميتها بموضوع القياس).

قامت الباحثة بحصر جميع الملاحظات من الحذف والإضافات، ثم تم حذف (١٣) عبارة لم يتم الاتفاق عليها بنسبة (٨٠%) من المحكمين ومن ثم اقتصر المقياس بعد التحكيم على (٦٠) عبارة وتم وضع تدرج ثلاثي بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (نعم- إلى حد ما- لا) بأوزان (٣-٢-١) على التوالي.

ج- مرحلة ثبات وصدق المقياس:

- **حساب ثبات المقياس:** قامت الباحثة بحساب الثبات من خلال التطبيق على عينة قوامها (١٥) مفردة بعيداً عن عينة الدراسة، بفارق زمني قدره (١٥) يوم.

وبحساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للدرجات النهائية للمحاور الخاصة بالمقياس تبين التالي:

محاور المقياس	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الدلالة
آليات تمكين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٠,٩٥	٠,٠١
آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٠,٩٢	٠,٠١
آليات التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٠,٩٤	٠,٠١
آليات الرؤية الاستراتيجية لقيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني وتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٠,٩٤	٠,٠١
تنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو الهجرة غير الشرعية	٠,٩٣	٠,٠١

وقد حصلت الباحثة على معاملات ثبات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) بالنسبة لجميع محاور المقياس، مما يعطي مؤشر قوى عن ثبات المقياس.

- **حساب صدق المقياس:** اعتمدت الباحثة في حساب صدق المقياس على الطرق التالية:

- **صدق المحكمين أو الصدق الظاهري:** عرضت الباحثة المقياس على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وبعض من نشطاء العمل الأهلي، وكذلك خبراء ومحكمين تمكين وبناء قدرات العاملين بمنظمات المجتمع المدني لفحص المقياس وإبداء الرأي حول مناسبة المفردات لهدف الدراسة، والتأكد من صحة وصياغة العبارات بحيث تصف وصفاً دقيقاً وواضحاً للأداء المراد قياسه، وبعد الأخذ بتعديلاتهم واقتراحاتهم تم استبعاد العبارات التي قرر المحكمين استبعادهم والإبقاء على العبارات التي قرر (٨٧%) منهم صلاحيتها لقياس (آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية).

- **الصدق الذاتي:** يشير إلى صدق الدرجات المتحصل عليها (التجريبية) بالنسبة إلى الدرجات الحقيقية التي خلصت من أخطاء الصدفة، وبذلك تصبح الدرجات الحقيقية للاختبار هي المحل الذي ينسب إليه صدق المقياس، ولما كان ثبات المقياس يؤسس على ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار بنفسها إذا أعيد الاختبار على نفس المجموعة التي أجرى عليها في أول الأمر، لهذا كانت الصلة وثيقة بين ثبات وصدق المقياس الذاتي، ومن ثم قامت الباحثة بحساب الصدق الذاتي لمحاور المقياس وفقاً للمعادلة التالية: **الصدق الذاتي= الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار**، وقد حصلت الباحثة على مؤشر مرتفع

على صدق الاختبار.

خطة عمل تفصيلية لبرنامج التدخل المهني لتمكين آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

المدة			الأهداف الفرعية	الاستراتيجية	التكنيكات	أدوار المنظم	المشاركون	الأداة	نسق الهدف
الشهر	الأسبوع	عدد الساعات							
الأول	١	٤	الاجتماعات التمهيدية للتعارف بين الباحثة والعاملين في المنظمة، عرض محتوى البرنامج وأهدافه، إجراء القياس القبلي لتمكين آليات منظمات المجتمع المدني في تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	التضامن، الإقناع	المناقشات، الشرح والتوضيح، توفير المعلومات	ممكن، مرشد، استشاري	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	اجتماع وورش عمل ودورات تدريبية	العاملين بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية
	٢	٤							
	٣	٤							
	٤	٤	تعزيز آليات منظمات المجتمع المدني	تغيير السلوك	التأثير في الآخرين، التعليم، أسلوب تعديل السلوك	منمي، تربوي	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	ورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	٥	٤							
	٦	٤							
الثاني	٧	٤	تعزيز آليات تمكين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	التدعيم، الإقناع	التبصير، الشرح والتوضيح، توفير المعلومات	مرشد، ممكن، معلم مهارات	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	محاضرات وورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	٨	٤							
	٩	٤							
	١٠	٤	تعزيز آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	تغيير السلوك	الدعم الفني، تبادل الآراء، التبصير	مستشار، ممكن، معلم مهارات	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	ورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	١١	٤							
	١٢	٤							
الثالث	١٣	٤	تعزيز آليات التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتنمية	تغيير السلوك	عمل مشترك، الدعم الفني، المناقشة، إعادة البناء	مستشار، ممكن، معلم مهارات	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو	ورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	١٤	٤							

المدة			الأهداف الفرعية	الاستراتيجية	التكنيكات	أدوار المنظم	المشاركون	الأداة	نسق الهدف
الشهر	الأسبوع	عدد الساعات							
	١٥	٤	التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية		المعرفي		خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية		
الرابع	١٦	٤	تعزيز آليات الرؤية الاستراتيجية لقيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني وتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	تغيير السلوك، الإقناع	عمل مشترك، الدعم الفني، المناقشة	مستشار، ممكن، معلم مهارات	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	ورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	١٧	٤							
	١٨	٤							
الخامس	١٩	٤	تنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو الهجرة غير الشرعية	تغيير السلوك، التضامن	العمل المشترك، التبصير، تبادل الآراء، توفير المعلومات	مستشار، ممكن، معلم مهارات	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	ورش عمل ولعب الأدوار ودورات تدريبية	
	٢٠	٤							
	٢١	٤							
السادس	٢٢	٤	إجراء القياس البعدي للبرنامج، وعرض النتائج،	التدعيم، الإقناع	العمل المشترك، الشرح والتوضيح، المناقشة	ممكن، مرشد، منمي	العاملين وأعضاء مجلس إدارة المنظمة ممارسين ذو خبرة بمجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	محاضرات ومناقشات ودورات تدريبية	

[٤] مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: فقد تحدد في كافة الفئات المستهدفة لمنظمات المجتمع المدني من العاملين بها استناداً إلى طبيعة العمل المهني بتلك المنظمات لتنمية التوعية المجتمعية وزيادة الجانب المعرفي بالمسئولية الاجتماع اتجاه غرس قيم المواطنة للتصدي لقضية الهجرة غير الشرعية:

١- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٢- الجمعية المصرية لدراسات الهجرة.

٣- المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين.

كإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وعلى ذلك تمثل المجال المكاني في منظمات المجتمع المدني، ولقد وقع

الاختيار على الجمعية **وفقاً للأسباب التالية:**

– إمكانية التطبيق الميداني بها واستعداد أعضاء مجلس إدارة المنظمة، ولجانه الفرعية لتطبيق برنامج التدخل المهني.

– إشراف الباحثة على التدريب الميداني بمنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي وفر للباحثة الكثير من المعلومات حول الخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمة وآليات عملها، وأيضاً أتاح فرصة للعلاقة الجيدة مع مسئولي الجمعية.

– تعدد البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية وتنوع أنشطتها التنموية المختلفة.

– وجود أخصائيين اجتماعيين مما يوفر للباحثة فرصة لمساعدتها في تنفيذ آليات برنامج التدخل المهني.

ب– المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة في الحصر الشامل لأعضاء مجلس إدارة الجمعية وعددهم (٩) عضو، وأعضاء اللجان الفرعية وعددهم (٢١) عضو، وبالتالي بلغ حجم العينة الكلية (٣٠) مفردة.

ج– المجال الزمني: يشمل المجال الزمني للدراسة الفترة التي استغرقها برنامج التدخل المهني منذ المرحلة التمهيدية إلى التقويمية، حيث بلغت ستة أشهر من ٢٠٢٠/٨/١٥م وحتى ٢٠٢١/٢/١٥م.

[٥] المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

١– استخدمت الباحثة في الدراسة كل من النسب المئوية والأوزان النسبية المرجحة، والقوة النسبية لتقدير استجابات المبحوثين، وتعتمد تلك الأساليب على بعض العمليات الحسابية البسيطة، مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

٢– معامل ألفا كرونباخ للكشف عن العلاقة الارتباطية بين أبعاد المقياس وإيجاد قيمة معامل ثبات المقياس عن طريق إعادة التطبيق.

٣– حساب نسبة الاتفاق بالنسبة لصدق المحكمين لمفردات المقياس.

٤– اختبار "ت" لدلالة فرق متوسطين لمجموعة واحدة.

٥– معامل إيتا^{٢} للكشف عن حجم تأثير قيمة "ت".

٦– الكسب المعدل في التطبيق البعدي باستخدام معادلة بلاك.

ثامناً: برنامج التدخل المهني:

[١] الفلسفة التي يقوم عليها برنامج التدخل المهني:

– أصبح من الضروري مسح مساحة الاهتمام بتفعيل مساهمات منظمات المجتمع المدني في برامج التنمية المجتمعية، ومن ثم إعادة آليات تمكين المنظمات تنظيمياً وإدارياً بما يساعدها على تحقيق أهدافها.

– في إطار ما يشهده المجتمع المصري من تغيرات جذرية فجرتها متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠ لتنمية المبادرات الرئاسية وما ترتب عليها من إثارة قضايا خاصة بمنظمات المجتمع المدني، لذا فمن الضروري أن يعاد النظر في آليات عمل تلك المنظمات، بما يمكنها من تحقيق ممارسة آليات الشفافية، والمحاسبية، والمساءلة، وكفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة، والممارسة الديمقراطية في صنع القرارات، كل ذلك من شأنه بناء منظمات قوية تستطيع أن تتعامل مع القضايا المجتمعية وبناء جسر من الثقة بينها وبين المجتمع، في إطار احترام وإعلاء سيادة القانون لتفعيل آليات منظمات المجتمع المدني.

– الاتصال والتنسيق والتدريب والتطوع والدعم الفني لبناء قدرات العاملين وبناء آليات الرؤية الاستراتيجية لقيم المواطنة وأيضاً تنمية الجانب المعرفي نحو تنمية المسئولية الاجتماعية لتفعيل قيم المشاركة في تنمية التوعية المجتمعة بمخاطر الهجرة غير الشرعية كإحدى الاتجاهات الحديثة في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع بصفة عامة وبصفة خاصة ما يسمى بالعمل على المستوى التنظيمي بمنظمات المجتمع المدني.

[٢] الركائز والأسس التي يستند عليها برنامج التدخل المهني:

– الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة في تمكين المنظمات الأهلية للمساهمة في برامج التنمية فاعلية.

– النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية.

– الأطر النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة سواء فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني وتمكينها من تفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

– الاتجاهات الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع والتي نخص منها ما أشار إليه (Pincus) حول المستوى التنظيمي للممارسة الذي ينصب على بناء القدرات المؤسسة لأجهزة تنظيم المجتمع، حيث أكد على حقيقة هامة "حول تعزيز آليات تمكين المنظمات من بناء قدرات العاملين".

[٣] أهداف برنامج التدخل المهني:

– يستهدف برنامج التدخل المهني تحقيق أهداف الدراسة الراهنة وهو تعزيز آليات تمكين منظمات المجتمع المدني من بناء قدرات العاملين من خلال ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع.

– العمل على تدريب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، ومدهم بالجوانب المعرفية والمهارية والخبرات في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال تطبيق آلياتها المؤسسية.

[٤] نسق التدخل المهني:

١– المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٢– الجمعية المصرية لدراسات الهجرة.

٣– المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين.

مبررات اختيار منظمات المجتمع المدني كعينة للدراسة:

١– تم اختيار تلك المنظمات كأحد منظمات المجتمع المدني نظراً لأنها تهتم بقضية الهجرة غير الشرعية.

٢– قيام تلك المنظمات بتطبيق عدد من البرامج والأدوات وحملات التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

٣– تمت الموافقة من جانب تلك المنظمات على إجراء الدراسة الميدانية فيها. حيث تم اختيار (٣٠) من العاملين بمنظمات المجتمع المدني وتم التحقق من توافر الشروط والتجانس للعينة وأصبح تنطبق عليه شروط تطبيق برنامج التدخل المدني.

تاسعاً: النتائج المتعلقة باختبار صحة فروض الدراسة:

١– خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (٢) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا للنوع ن = ٣٠

م	النوع	التكرار	النسبة المئوية
أ	ذكر	١٦	٥٣,٤ %
ب	أنثى	١٤	٤٦,٦ %
	المجموع	٣٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق الخاص أن توزيع المسئولين بالمنظمة تبعاً للنوع جاء كالتالي: أن توزيع المسئولين تبعاً للنوع يوضح أن نسبة المسئولين من الذكور احتلت الترتيب

الأول حيث بلغت نسبتهم (٥٣,٤ %) بواقع ١٦ مفردة من مجتمع الدراسة، في حين جاءت نسبة الإناث في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبتهم (٤٦,٦ %) بواقع ١٤ مفردة من مجتمع الدراسة.

وترجع الباحثة ذلك إلي أن العمل بمنظمات المجتمع المدني العاملة بتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية يحتاج إلي حركة وجهد وهو ما يتفق مع تقدم المسئولين من الذكور ويتفق ذلك مع ما تطرحه الأدبيات والمعطيات النظرية للدراسة في بناء قدرات العاملين وإحساسهم بالمسئولية تجاه المنظمة.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا للسن

م	فئات السن	التكرار	النسبة المئوية
أ	أقل من ٢٥ سنة	صفر	صفر
ب	من ٢٥ إلي أقل من ٣٥ سنة	٤	١٣,٣ %
جـ	من ٣٥ إلي أقل من ٤٥ سنة	١٢	٤٠ %
د	من ٤٥ إلي أقل من ٥٥ سنة	٨	٢٦,٧ %
هـ	٥٥ سنة فأكثر	٦	٢٠ %
	المجموع	٣٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول أن توزيع المسئولين تبعاً للسن جاء كالتالي: أشار الجدول أن الفئة العمرية (من ٣٥ إلي أقل من ٤٥ سنة) احتلت الترتيب الأول بنسبه (٤٠ %) بواقع ١٢ مفردة من مجتمع الدراسة، يليها الفئة العمرية من (٤٥ إلي أقل من ٥٥ سنة) بنسبة (٢٦,٧%) بواقع ٨ مفردة من مجتمع الدراسة، يليها في الترتيب الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر) بنسبة (٢٠%) بواقع ٦ مفردة وأخيرا الفئة العمرية من (٢٥ إلي أقل من ٣٥ سنة) بنسبة (١٣,٣%) بواقع ٤ مفردة من مجتمع الدراسة كإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وتأتي تلك النتيجة معبرة عن الواقع الذي يشير إلي أن هذه المرحلة العمرية ترتبط بوصول الإنسان لدرجة من الاستقرار الوظيفي والأسري فضلا عن النضج المعرفي والخبرات الاجتماعية التي تساعد علي المشاركة في إدارة مجالس منظمات المجتمع المدني وذلك ما أكدت عليه رسالة (العمري، أبو النجا، ٢٠٠٠). في حين يشير الجدول إلي ضعف تمثيل الشباب في مجالس إدارات تلك المنظمات بشكل ملحوظ ويتفق ذلك إلي ما توصلت إلية نتائج دراسة (عبد الحليم، سلوى، ٢٠٠٥). وذلك طبقا لما أشارت إليه الباحثة في الإطار الميداني للدراسة.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا للمؤهل العلمي

م	المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
أ	مؤهل متوسط	صفر	صفر
ب	مؤهل فوق متوسط	٧	% ٢٣,٣
جـ	مؤهل جامعي	١٨	% ٦٠
د	ماجستير	٥	% ١٦,٧
هـ	دكتوراه	صفر	صفر
	المجموع	٣٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المسئولين بالمنظمة طبقاً للمؤهل العلمي جاء كالتالي: جاء في الترتيب الأول المؤهل الجامعي وذلك بنسبه (٦٠ %) بواقع ١٨ مفردة من مجتمع الدراسة، يليها في الترتيب الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٢٣,٣ %) بواقع ٧ مفردة من مفردات مجتمع الدراسة، وأخيرا يليهم الحاصلين علي درجة الماجستير بنسبة (١٦,٧ %) بواقع ٥ من مجتمع الدراسة.

وتشير هذه المعطيات إلي أن أغلب المسئولين بالمنظمة من الحاصلين علي شهادة عالية، الأمر الذي يؤكد علي أنهم يتمتعون بقدر من المعرفة والإدراك والوعي بأهمية دورهم كمشرفين ومشرفات من المسئولين بالمنظمة ذو إعداد جيد للتعامل مع فئة تحتاج إلي معاملة ورعاية خاصة وهي فئة الشباب وجميع فئات المجتمع ككل لتوعيتهم بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وقد أشارت إليه دراسة (Gallejas Charlae, 2001). ويأتي ذلك مؤكدا لما تطرحه الأدبيات والمعطيات النظرية مما يساعد علي تطوير وتفعيل كفاءة برامج المنظمة.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة وفقا لمدة العمل في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

م	فئات السن	التكرار	النسبة المئوية
أ	أقل من سنة	١	% ٣,٣
ب	من سنة إلي أقل من ٣ سنوات	٤	% ١٣,٣
جـ	من ٣ إلي أقل من ٦ سنوات	٨	% ٢٦,٧
د	من ٦ إلي أقل من ٩ سنوات	٥	% ١٦,٧
هـ	٩ سنوات فأكثر	١٢	% ٤٠
	المجموع	٣٠	% ١٠٠

أما عن مدة العمل بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التوعية المجتمعية

بمخاطر الهجرة غير الشرعية نجد أن أعلي نسبة من العاملين بالمنظمة تتراوح مدة عضويتهم بالمنظمة (من ٩ سنوات فأكثر) بنسبه (٤٠ %) بواقع ١٢ مفردة من مجتمع الدراسة، تلي ذلك من تراوحت مدة عضويتهم (من ٣ – ٦ سنوات) بنسبة (٢٦,٧%)، تلي ذلك من تراوحت مدة عضويتهم بالمنظمة (من ٦ – ٩ سنوات) بنسبة (١٦,٧ %)، تلي ذلك من تراوحت مدة عضويتهم (من سنة إلي ٤ سنوات) بنسبة (١٣,٣ %) وأخيرا جاءت من هم (أقل من سنة) بالمنظمة بنسبة (٣,٣%).

جدول رقم (٦) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا لنوعية الوظيفة بالمنظمة

م	الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
أ	رئيس مجلس الإدارة	١	% ٣,٣
ب	نائب رئيس مجلس الغدارة	١	% ٣,٣
جـ	عضو مجلس الإدارة	٦	% ٢٠
د	المدير التنفيذي للمنظمة	١	% ٣,٣
هـ	أمين الصندوق	١	% ٣,٣
و	موظف بالمنظمة	١٦	% ٥٣,٤
ز	متطوع	٤	% ١٣,٣
	المجموع	٣٠	% ١٠٠

يتضح من الجدول السابق والخاص بتوزيع المسئولين بالمنظمة طبقاً لنوعية الوظيفة ما يلي:

جاء في الترتيب الأول من حيث الوظيفة بالمنظمة (موظف بالمنظمة مسئولي البرامج) وذلك بنسبه (٥٣,٤ %) بواقع ١٦ مفردة من مجتمع الدراسة، يليه في الترتيب (عضو مجلس إدارة) بنسبة (٢٠ %) بواقع ٦ مفردة من مجتمع الدراسة، يليهم (المتطوع) وذلك بنسبة (١٣,٣ %) بواقع ٤ مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الأخير كل من (رئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس الإدارة، أمين الصندوق) وذلك بنسبة (٣,٣ %) بواقع مفردة واحدة من مجتمع الدراسة. ويتفق ذلك مع الجدول السابق رقم (٤) من حيث الحاصلين علي مؤهل جامعي هم أنفسهم العاملين بالمنظمة كما يتفق أيضا من الإطار الميداني للدراسة من حيث مجالات الدراسة.

جدول رقم (٧) يوضح توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا للحصول علي دورات تدريبية قبل برنامج التدخل

م	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
أ	نعم	١٨	٦٠ %
ب	لا	١٢	٤٠ %
	المجموع	٣٠	١٠٠ %

أما عن توزيع المسئولين بالمنظمة طبقا للحصول علي دورات تدريبية فيشير الجدول السابق إلي أن نسبة مرتفعة من المسئولين بالمنظمة حصلوا علي دورات تدريبية بنسبة (٦٠ %) بواقع ١٨ مفردة من مجتمع الدراسة يليها الترتيب الثاني (لا) لم أحضر دورات تدريبية بنسبة (٤٠ %) بواقع ١٢ مفردة من مجتمع الدراسة.

وقد يرجع احتلال (نعم) حضرت دورات تدريبية للترتيب الأول إلي برنامج التدخل المهني حيث قدم برنامج التدخل المهني دورات تدريب وندوات خاصة بالتوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، ويأتي ذلك مؤكد لما تطرحه الأدبيات والمعطيات النظرية التي تعتبر أهمية إلمامها بأهمية التدريب واكتساب الخبرات المهنية التي تؤهلهم للتعامل مع تلك الفئة الهامة.

جدول رقم (٨) يوضح أسباب عدم حصول المسئولين علي دورات تدريبية قبل برنامج التدخل ن = ١٢

م	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
أ	احتياجات العمل تعوقني عن حضور الدورات	٥	١٧,٨ %
ب	لا تنظم المنظمة دورات تدريبية	١٨	٦٤,٣ %
جـ	عدم الحاجة لهذه الدورات التدريبية	١	٣,٦ %
د	عدم تناسب مواعيد الدورات التدريبية مع مواعيد العمل	٤	١٤,٣ %
	المجموع	٢٨	١٠٠ %

(اختيار أكثر من استجابة)

يتضح من الجدول السابق الخاص بأسباب عدم حصول المسئولين علي دورات تدريبية فيما يتعلق بـ (لا) تنظم المنظمة دورات تدريبية جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦٤,٣ %) بواقع ١٨ مفردة من مجتمع الدراسة يليها في الترتيب احتياجات العمل تعوقني عن عدم حضور الدورات بنسبة (١٧,٨%) بواقع ٥ مفردة من مجتمع الدراسة، يليهم عدم تناسب مواعيد دورات التدريبية مع مواعيد العمل بنسبة (١٤,٣ %) بواقع ٤ مفردة من مجتمع الدراسة

وجاء في الترتيب الأخير عدم الحاجة لهذه الدورات التدريبية بنسبة (٣,٦ %) بواقع ١ مفردة من مجتمع الدراسة، ويأتي ذلك مؤكدا لما تطرحه الأدبيات والمعطيات النظرية التي تعتبر أن الفكر التدريبي لم يكن هو السائد داخل المنظمة قبل برنامج التدخل المهني.

٢- اختبار صحة فروض الدراسة:

جدول رقم (٩) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الأول للدراسة الخاص بتفعيل آليات تمكين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	إيتا٢	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية
قبل التدخل المهني	١٠,٧٦٦	٤,٣٢٨	٤,١٨٦	٠,٩٢	% ٧٢,٤	٢٩	دال
بعد التدخل المهني	١٤,٥	٢,٢٥٥					

يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥- ٠,٠١)، كما كان متوسط درجات القياس القبلي (١٠,٧٦٦) بانحراف معياري (٤,٣٢٨)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (١٤,٥) بانحراف معياري (٢,٢٥٥).

وللوقوف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قامت الباحثة بحساب معامل (إيتا٢) والذي بلغ (٠,٩٢)، وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد بلغ (٧٢,٤%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الأول للدراسة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات تمكين منظمات المجتمع المدني بتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية**".

وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات وتكنيكات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى تفعيل آليات التمكين الذي يتضمن في مرحلته التنفيذية بالبرنامج المهني العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التي ساهمت في التنمية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على صحة الفرض الفرعي الأول.

جدول رقم (١٠) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الثاني للدراسة الخاص بآليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	إيتا٢	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية
قبل التدخل المهني	١١,٠٦٦	٤,١٠٩	٦,٤٦٨	٠,٨٨	%٨٤,٢	٢٩	دال
بعد التدخل المهني	١٦,٤٣٣	١,٩٤١					

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥- ٠,٠١)، كما كان متوسط درجات القياس القبلي (١١,٠٦٦) بانحراف معياري (٤,١٠٩)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (١٦,٤٣٣) بانحراف معياري (١,٩٤١).

وللوقوف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قامت الباحثة بحساب معامل التأثير (إيتا٢) والذي بلغ (٠,٨٨)، وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد بلغ (٨٤,٢%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الثاني للدراسة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتعزيز آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية**".

وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات وتكنيكات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي تناول تعزيز آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وقد تم ذلك من خلال تنفيذ برنامج التدخل والاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المهني وتعاون الباحثة مع فريق العمل الذي تضمن خبراء في تفعيل الآليات والاتصال والتنسيق لبناء قدرات العاملين بتلك المنظمات.

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلي والبعدي إلى برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني الذي ساهم بدرجة كبيرة وواضحة في

تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية الذي يتضمن في مرحلته التنفيذية بالبرنامج المهني العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التي ساهمت في تفعيل آليات الاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على صحة الفرض الفرعي الثاني.

جدول رقم (١١) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الثالث للدراسة الخاص بآليات التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	إيتا٢	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية
قبل التدخل المهني	٤٤,٩٣٣	١٤,٤٥٣	٦,٦٧٩	٠,٨٧	%٨٨	٢٩	دال
بعد التدخل المهني	٦٢,٩	٦,١٤٩					

يتضح من نتائج الجدول رقم (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥- ٠,٠١)، كما كان متوسط درجات القياس القبلي (٤٤,٩٣٣) بانحراف معياري (١٤,٤٥٣)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (٦٢,٩) بانحراف معياري (٦,١٤٩). وللوقوف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قامت الباحثة بحساب معامل التأثير (إيتا٢) والذي بلغ (٠,٨٧)، وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد بلغ (٨٨%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع آليات ممارسة التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتفعيل التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الثالث للدراسة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات ممارسة التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية**".

وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات وتكنيكات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وكذلك ما تضمنه البرنامج

من محتوى معرفي تناول مفهوم التدريب والدعم الفني للتطوع بمنظمات المجتمع المدني بصفة خاصة، آليات تفعيل التوعية المجتمعية بتلك المنظمات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية. وقد تم ذلك من خلال تعاون الباحثة مع فريق العمل الذي تضمن خبراء في بناء قدرات العاملين بمنظمات المجتمع المدني وتمكينهم من التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلي والبعدي إلى برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني الذي ساهم بدرجة كبيرة وواضحة في تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية الذي يتضمن في مرحلته التنفيذية بالبرنامج المهني العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التي ساهمت في تفعيل آليات التدريب والدعم الفني للتطوع بتلك المنظمات، مما يؤكد على صحة الفرض الفرعي الثالث.

جدول رقم (١٢) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الرابع للدراسة الخاص بممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات قيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني لتفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	إيتا٢	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية
قبل التدخل المهني	١٣,١٣٣	٤,٨٣٣	٥,٧٨٥	٠,٩٦	٧٥ %	٢٩	دال
بعد التدخل المهني	١٨,٥٦٦	٢,٤٥١					

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥- ٠,٠١)، كما كان متوسط درجات القياس القبلي (١٣,١٣٣) بانحراف معياري (٤,٨٣٣)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (١٨,٥٦٦) بانحراف معياري (٢,٤٥١).

وللوقوف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قامت الباحثة بحساب معامل (إيتا٢) والذي بلغ (٠,٩٦)، وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد بلغ (٧٥%) مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع آليات الرؤية الاستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني لتفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الرابع للدراسة "**توجد فروق ذات دلالة**

إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات الرؤية الاستراتيجية بنشر ثقافة قيم المواطنة بمنظمات المجتمع المدني".

وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات وتكنيكات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي تناول تعزيز آليات الرؤية الاستراتيجية بنشر ثقافة قيم المواطنة وأبعادها قيم الانتماء والديمقراطية وقيم المشاركة والمسئولية الاجتماعية وقيم العدالة الاجتماعية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني لتفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلي والبعدي إلى برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتمكين منظمات المجتمع المدني والذي ساهم بدرجة كبيرة وواضحة في تنمية تعزيز آليات تلك المنظمات وتفعيل تنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والذي يتضمن في مرحلته التنفيذية بالبرنامج المهني العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التي ساهمت في تفعيل آليات الرؤية الاستراتيجية بنشر ثقافة قيم المواطنة لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على صحة الفرض الفرعي الرابع.

جدول رقم (١٣) يوضح دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي للفرض الخامس للدراسة الخاص بتنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	إيتا٢	نسبة الكسب المعدل	درجة الحرية	ت الجدولية
قبل التدخل المهني	١٣,٨	٥,٤٢٩	٥,٦٨٩	٠,٩٥	% ٨٥	٢٩	دال
بعد التدخل المهني	٣٠,٢	٣,٥٨٥					

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي باستخدام برنامج التدخل المهني، حيث جاءت قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥- ٠,٠١)، كما كان متوسط درجات القياس القبلي (١٣,٨) بانحراف معياري (٥,٤٢٩)، بينما أصبح متوسط درجات القياس بعد التدخل (٢٠,٢) بانحراف معياري (٣,٥٨٥).

وللوقوف على حجم تأثير برنامج التدخل المهني قامت الباحثة بحساب معامل (إيتا٢) والذي بلغ (٠,٩٥)، وكذلك نسبة الكسب المعدل في التطبيق البعدي وفقاً لمعادلة (بلاك)، وقد

بلغ (٨٥%)، مما يشير إلى التأثير الإيجابي المرتفع لمحتوى البرنامج في رفع آليات تنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الخامس للدراسة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتفعيل آليات تنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو الهجرة غير الشرعية**".

وتعزي هذه الفروق إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهني من ممارسة للأدوار والاستراتيجيات وتكنيكات والاعتماد على الوسائل المهنية المختلفة، وكذلك ما تضمنه البرنامج من محتوى معرفي تناول كيفية تعزيز آليات تنمية الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية نحو التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية في ضوء تنمية الحوار المجتمعي كآليات منظمات المجتمع المدني.

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلي والبعدي إلى برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتعزيز آليات منظمات المجتمع المدني والذي ساهم بدرجة كبيرة وواضحة في تنمية قيم المشاركة بالجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية بتلك المنظمات نحو التوعية المجتمعية عن مخاطر الهجرة غير الشرعية والذي يتضمن في مرحلته التنفيذية بالبرنامج المهني العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التي ساهمت في تفعيل الجانب المعرفي للمسئولية الاجتماعية كإحدى آليات منظمات المجتمع المدني لتنمية التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على صحة الفرض الفرعي الخامس.

عاشراً: توصيات الدراسة:

– اعتبار المهاجر غير الشرعي مجرم يستحق العقاب بموجب قانون يضعه المشرع المصري.

– توزيع الاقتصاد المصري على أسس علمية مدروسة مسبقاً تعمل على خدمة قطاع الشباب بالدرجة الأولى، مع الاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة والرائدة في تحسين نوعية حياة الشباب ضحايا الهجرة غير الشرعية.

– دراسة الأسباب الفعلية للهجرة غير الشرعية للشباب ومعاقبة المتسببين في إحداثها.

– الإسراع في عمل اتفاقيات دولية بين كافة الدول المعنية بهذه القضية ووضع من يخالف تحت طائلة القانون.

– إنشاء منظمات خاصة تهتم بالدرجة الأولى بمشكلات منظمات المجتمع المدني وتلبية احتياجاتها وتعمل على حل مشكلاتها مع تدريب القائمين بتلك المنظمات على تقديم البرامج

والمشروعات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– اعتماد الحكومة على خطة ثلاثية الأبعاد لعلاج مشكلات الشباب تمثلها الهيئات الحكومية من جانب ومنظمات المجتمع المدني كافة، ومن جانب ثالث هيئات الشباب سواء كانت خاصة أو حكومية تعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية للشباب يقوم كل منهم بدوره المنوط له القيام به للتصدي لهذه المشكلة.

– الدراسة الدقيقة لتحديد المشروعات المناسبة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

– الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بالشباب للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– أن تهتم منظمات المجتمع المدني بمشاركة الشباب في وضع برامج التوعية التي تقدمها لسكان المجتمع، أيضاً تجعلهم مساهمين في تنفيذها.

– أن تعتمد منظمات المجتمع المدني على آليات حديثة وأساليب علمية متقدمة في عملية التوعية التي تقدمها.

– أن تهتم الدولة بإنشاء مؤسسات تكون مهمتها بالدرجة الأولى محو الأمية الثقافية التي تسيطر على عقول العديد من المواطنين.

– وجود تعاون وتنسيق مشترك بين كافة الهيئات للقضاء على مثلث التخلف المتمثل في الفقر والبطالة والأمية.

المراجع:

السكري، أحمد شفيق؛ عرفان، محمود (٢٠٠٠). **الأساليب المعاصرة في التخطيط لتنمية المجتمع**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢.

عثمان، عبد الفتاح وآخرون (٢٠٠٣). **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الأهواني، نجلاء أنور (١٩٨٤). **هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧٦– ١٩٨٠**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

فرجاني، نادر (١٩٨٨). **سعياً وراء الرزق**– دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٩). **مشكلات المدينة**. الإسكندرية: العلمي للكمبيوتر والنشر

والتوزيع.

مرقس، وفاء فهيم (١٩٨٥). **أثر انتقال القوى العاملة المصرية للخارج على التنمية الصناعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. كلية الآداب، قسم الاجتماع.

عبد المنعم، سهير (٢٠٠٦). **الشباب وجرائم المخدرات**، المؤتمر السنوي الثامن وقضايا الشباب في مطلع القرن الواحد والعشرين، "٢٢- ٢٥ مارس ٢٠٠٦"، (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عمران، نصر خليل وآخرون (١٩٩٨). **الخدمة الاجتماعية في المجتمع المعاصر**. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٦). **التعداد العام للسكان والإسكان**، لعام ٢٠٠٦.

السنهوري، أحمد محمد؛ أبو المعاطي، ماهر (١٩٩٩). **الممارسة العامة المتقدمة هوية التخصص في مجالات الخدمة الاجتماعية، دراسة نظرية**. بحث منشور المؤتمر العلمي الثاني عشر للخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. من "١٣- ١٤ أبريل.

عبد الحميد، صلاح محمد (٢٠٠٨). **أزمة البطالة- دراسة مقارنة بين مصر والسعودية**. الكويت: القاهرة هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

عزام، شعبان عبد الصادق عوض (٢٠٠٩). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهجرة غير الشرعية وتصور لمؤتمرات دور مقترح من منظور العلاج الواقعي لتعديلها**. المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. مارس، ٩- ١٠.

الشوه، إبراهيم عبده مختار (٢٠٠٧). **الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول**. بحث غير منشور. مديرية القوى العاملة والهجرة بالدقهلية. منطقة قوى عاملة المنزلة.مكتب تشغيل المطرية.

اللاوندي، سعيد (٢٠٠٩). **الهجرة غير الشرعية**. القاهرة: نهضة مصر. ص٣٦.
Http://rearsEgypt-lover.blogspot.com

صالح، ربيع كردي (٢٠٠٥). **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**. رسالة دكتوراه. القاهرة: كلية الآدابز قسم علم الاجتماعز فرع الفيوم.

مجلة العدد (٢٠٠٦). **تصدرها وزارة القوى العاملة والهجرة**، عدد٥١٢- يناير.

ستوكورو، أندريا (٢٠٠٤). **تعزيز التنمية المحلية المصرية من خلال شبكات المهاجرين في إيطاليا**. روما- إيطاليا: المركز الإيطالي لبحوث دراسات السياسة الدولية حول مشروع نظام معلومات الهجرة المتكاملة.

غانم، عبد الله عبد الغني (٢٠٠٣). **المهاجر المصري- دراسة سوسيوأنثروبولوجية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أبو شامة، عباس (٢٠٠٥). تهريب البشر وانعكاساته الأمنية. **مجلة الفكر الشرطي**. مركز الشارقة للشرطة. المجلد١٤. العدد٥٥.

الطويل، سحر (٢٠٠٧). **استطلاع رأي حول آليات تأصيل الشعور بالانتماء لدى الشباب**. القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

شريف، إيمان؛ عبد العزيز، صفية (٢٠٠٨). **السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية- مؤشرات عامة "قرية تطون نموذجاً"**. المؤتمر السنوي العاشر للسياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الثاني. ٢٦-٢٩ مايو.

موسى، عبد الفتاح تركي (٢٠٠٨). **الهجرة غير الشرعية "الأسباب والآثار المترتبة عليها"**. المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر. جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

علي، رشا إبراهيم السيد محمد (٢٠٠٩). **تصور مقترح لدور الأخصائي في توعية أعضاء جماعات الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

عودة، عبد الله علي عبد الله (٢٠٠٩). **مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب- دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع**. المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

محمد، عاطف خليفة (٢٠٠٩). **تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية**. المؤتمر العلمي السنوي الثاني العشرون. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد الكريم، أمل (٢٠١٠). **المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها في ضوء الممارسة العامة**. رسالة ماجستير غير

منشورة. جامعة أسيوط. كلية الخدمة الاجتماعية.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠١٠). **الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**. القاهرة: قسم بحوث الجريمة.

حسانين، هدى محمد محمود (٢٠١٠). الهجرة غير الشرعية من مصر– دراسة في جغرافية السكان. **مجلة كلية الآداب**. جامعة الإسكندرية. كلية الآداب. العدد٦٣.

سالم، ربيع عبد التواب دسوقي سيد (٢٠١١). **جهود الجمعيات الأهلية في التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

جاد، عمرو محمد إبراهيم (٢٠١١). **أطر المعالجة الصحفية للهجرة غير الشرعية للشباب المصري وعلاقتها بتقييم الجمهور لسياسة الحكومة نحوها**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. كلية الإعلام.

عبد ربه، محمد عبد الشافي أحمد محمد (٢٠١٤). **إسهامات منظمات المجتمع المدني في تحسين نوعية حياة أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

البغدادي، نسرين وآخرون (٢٠١٦). **الهجرة غير الشرعية للشباب المصري**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

فكرون، عز الدين مختار (٢٠١٧). واقع الهجرة غير الشرعية. **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**. المجلد ٦. العدد١. يونيو.

عطية، السيد عبد الحميد (٢٠٠٤). التدخل المهني واستخدام برنامج مقترح لتنمية المهارات الاجتماعية مع جماعة المعاقين وأمهاتهم. بحث منشور في **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. العدد السادس عشر.

عبد المجيد، هشام سيد (١٩٩٨). **تقييم استخدام التجريب في بحوث التدخل المهني**. القاهرة: المؤتمر العلمي الثاني عشر. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

حجازي، سناء محمد (٢٠٠٣). نحو برنامج التدخل المهني لتحديث الجمعيات الأهلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع. بحث منشور في **مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد الرابع عشر.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٩). **الخدمة الاجتماعية: مدخل تكاملي**. القاهرة: المطبعة

التجارية الحديثة.

المشاط، عبد المنعم (٢٠١١). **قاموس المفاهيم السياسية**. القاهرة: مركز القاهرة لثقافة الديمقراطية. مكتبة الشرق الدولية.

شفيق، أحمد (٢٠٠٠). **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إسماعيل، سيف الدين (١٩٩٢). **المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مدكور، إبراهيم (١٩٧٥). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

عبد المجيد، لبنى (٢٠٠٥). **خبرات وتجارب دولية في التوعية المجتمعية**. مؤتمر الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في الوطن العربي. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

خضير، صفاء خضير (٢٠٠٠). **مدى فاعلية برنامج تدريبي لخدمة الجماعة في تنمية الوعي الاجتماعي لأمهات المستقبل- دراسة تجريبية**. رسالة دكتوراه. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

جورج، بيار (١٩٧٧). **جغرافية السكان**. بيروت: مكتبة الفكر الجامعي.

جلبي، علي عبد الرازق (ب.ت). **علم الاجتماع السكاني**. القاهرة: دار النهضة العربية.

السراتي، عبد الله سعود (٢٠١٠). **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ط١. الرياض.

علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٩). **الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية**ز ندوة تصف الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية. القاهرة: المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل.

عياش، إبراهيم محمد (٢٠٠٨). الهجرة غير الشرعية. **مجلة الحوار المتمدن**. العدد ٢٣٨٢. الجزء الأول.

عبد الصادق، شعبان (٢٠٠٩). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهجرة غير الشرعية**. مؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. ١٠-٢٠٠٩/٣/١١.

وصفي، عاطف؛ الجوهري، عبد الهادي (١٩٦٥). **دراسات في علم الاجتماع الحضري "المجموعة الأفريقية- الكتاب الأول- في التحضر والهجرة**. القاهرة: دار المعارف. ط١.

أبو عيانة، فتحي وآخرون (٢٠٠٠). **دراسة في علم السكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية

عمر، خليل (٢٠٠٤). **الآثار الاجتماعية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

غالب، هالة (٢٠٠٨). **المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. العدد الأول.

عودة، عبد الله علي (٢٠٠٩). **مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب- دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع**. مؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. ١٠-٢٠٠٩/٣/١١.

علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٩). **الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية**. ندوة تصف الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية. القاهرة: المنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل.

خليفة، عاطف (٢٠٠٩). **تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية**. مؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. ١٠-٢٠٠٩/٣/١١.

عبد الصادق، شعبان (٢٠٠٩). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهجرة غير الشرعية**. مؤتمر الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. ١٠-٢٠٠٩/٣/١١.

مرسي، عبد الفتاح تركي (٢٠٠٨). **الهجرة غير الشرعية "الأسباب والآثار"**. المؤتمر العلمي التاسع. جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

عياش، إبراهيم محمد (٢٠٠٨). الهجرة غير الشرعية. **مجلة الحوار المتمدن**. العدد ٢٣٨٢. الجزء الأول.

صالح، ربيع كمال كردي (١٩٨٩). **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**. الإسكندرية: دار المعارف.

عبد المنعم، سهير (٢٠٠٦). **الشباب وجرائم المخدرات**، المؤتمر السنوي الثامن- قضايا

الشباب في مطلع القرن الواحد والعشرين. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. ٢٣-٢٥ مارس.

عمران، نصر خليل وآخرون (١٩٩٨). **الخدمة الاجتماعية في المجتمع المعاصر**. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

الرباعية، أحمد (١٩٨٧). **دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية**. عمان: دائرة الثقافة والفنون. منشور جامعة القاهرة. المكتبة المركزية.

فريق عمل السكان والقوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط (بدون سنة). **مشروع الهجرة الخارجية- الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة**. جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

فرجاني، نادر (١٩٨٨). **سعياً وراء الرزق- دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مرقص، وفاء فهيم (١٩٨٥). **أثر انتقال القوى العاملة المصرية للخارج على التنمية الصناعية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم الاجتماع.

صالح، ربيع كردي (٢٠٠٥). **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصرين الريفيين إلى إيطاليا**. رسالة دكتوراه. القاهرة: كلية الآداب. قسم علم الاجتماع.

عزام، شعبان عبد الصادق عوض (٢٠٠٩). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهجرة غير الشرعية وتصور لمؤشرات دور مقترح من منظور العلاج الواقعي لتعديلها**. المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد الحميد، هشام سيد (٢٠٠٦). **البحث في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

بدر الدين، محمد بهاء الدين (٢٠٠٧). المشكلات الاجتماعية الأخلاقية لشباب الجامعة كما يراها الشباب والمربون ودور طريقة العمل مع الجماعات في التعامل معهم. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. العدد الثاني والعشرون. ط١.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٠). **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. القاهرة: دار الحضانة العربية.

غالب، هالة (٢٠٠٨). المواجهة الدولية لجرائم تهريب المهاجرين، **المجلة الجنائية القومية**.

القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الحادي والخمسون. العدد الأول.

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٨). **الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

عبد الهادي، سعودي (١٩٩٦). **حماية المستهلك في ظل نظام اقتصادي السوق**. المؤتمر العلمي التاسع. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية. ١٣-١٥ مارس.

أبو زيد، أحمد (١٩٩٦). الهجرة وأسطورة العودة. **مجلة عالم الفكر**. الكويت: العدد٥.

عبد المؤمن، علي معمر (٢٠٠٦). **التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي- دراسة سوسيولوجية على عينة من المهاجرين في مدينة طرابلس**. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ط١.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**.

درويش، ناريمان (١٩٩٩). **دراسات في جغرافيا السكان**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

حامد، نصر (٢٠٠٥). إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي. **مجلة السياسة الدولية**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية عدد ٥٩. يناير.

الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية (٢٠٠٥). القاهرة: دار المستقبل العربي.

التقرير العربي لهجرة العمل العربية (٢٠٠١). **إدارات السياسات السكانية والهجرة والقطاع الخاص**. جامعة الدول العربية.

التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (٢٠٠١). **نحو سياسات وآليات فاعلة**. القاهرة: منظمة العمل العربية.

محمود، جلال محمد مصطفى (٢٠٠٨). **بحث غير منشور الإدارة المركزية للمعلومات**. القاهرة: الإدارة العامة للتوثيق. وزارة القوى العاملة والهجرة.

ترياق، تريزة سلامة (٢٠٠٨). **الهجرة غير الشرعية للعمالة المصرية- الأسباب- الحلول**. وحدة الصناديق. مديرية القوى العاملة. محافظة المنيا.

عبد الحميد، أمان سعيد (٢٠٠٨). **الهجرة غير الشرعية للعمالة المصرية الأسباب والحلول**. بحث غير منشور. وزارة القوى العاملة والهجرة. الإدارة المركزية للمعلومات ودعم اتخاذ القرار.

السعدي، عباس فاضل (١٩٨٢). **دراسات في جغرافية السكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجوهري، يسري؛ وصفي، عياد (١٩٧٨). **مبادئ جغرافية السكان**. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب.

وهدان أحمد؛ الشريف، إيمان (٢٠٠٥). الشباب المصري والهجرة غير الشرعية. **المجلة الجنائية القومية**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلد الثامن والأربعون. العدد الأول.

كردي، ربيع كمال (٢٠٠٥). **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عين شمس. كلية البنات.

المعرفة: **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا "ملفات خاصة"**، ٢٠٠٥/٣/١١، ص٤٥. www.elmarefa.com11/ 3/2005.

مركز الجنوب لحقوق الإنسان وأولاد الأرض (٢٠٠٥). **ندوة حول هجرة الشباب المصري إلى أوروبا**. القاهرة: مركز الجنوب لحقوق الإنسان. ٢٠٠٥/٢/١٩.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (٢٠٠٧). **تقرير حول الهجرة غير الشرعية**. القاهرة.

الشهاوي، طارق (٢٠٠٩). **الهجرة غير الشرعية "رؤية مستقبلية"**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

محمد عثمان الحسن؛ عوض الكريم، ياسر (٢٠٠٨). **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية

أبو شامة، عباس: **تهريب البشر وانعكاساته الأمنية على الفكر الشرطي**. الإمارات: مركز بحوث الشارقة. المجلد الرابع عشر. العدد الثالث.

المالك، حصة بنت صالح وآخرون (٢٠٠٦). **العلاقات الأسرية**. الرياض: دار الزهراء. ط١.

غيث، محمد عاطف (١٩٨٨). **المشاكل الاجتماعية والسلوك المعرفي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية

المجلس القومي للمرأة (١٩٩٠). **النساء المعيلات للأسر**. القاهرة: المؤتمر العلمي الثالث للأسرة العربية.

سعد الدين، عبد المعين(٢٠٠٥). تأثير البطالة على الانتماء لدى الشباب الجامعي بصعيد مصر. **مجلة الدراسات في التعليم الجامعي**. القاهرة: عدد٨. أبريل.

عفيفي، عبد الخالق محمد (١٩٩٩). **الخدمة الاجتماعية المعاصرة ومشكلات الأسر والطفولة**. القاهرة: مكتبة عين شمس.

جمال الدين، أحمد (١٩٩٨). **الجريمة الدولية المنظمة "تحليل اقتصادي**. القاهرة: جامعة الدول العربية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠). **بروتوكول تهريب المهاجرين**، (قرار رقم ٢٥ في الدورة الخامسة والخمسين، ٢٠٠٠/٣/١٥).

منصور، سمير حسن (١٩٩١). **طريقة تنظيم المجتمع مفاهيم أساسية ومواقف تطبيقية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

فهمي، محمد سيد (٢٠٠٢). **طريقة تنظيم المجتمع بين النظرية والتطبيق- الجزء الثاني التحليل**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**. القاهرة: دار المعارف.

أبو شعيشع، مروى غازي السيد (٢٠١٧). **استخدام تكنيك لعب الدور للتحقق من التأهيل الاجتماعي لجماعات أطفال بلا مأوى**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد الله، محمد عبد الفتاح محمد (٢٠٠٤). **الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية- نماذج تطبيقية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

صادق، نبيل محمد وآخرون (٢٠٠٣). **عمليات الممارسة في تنظيم المجتمع**. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٥). **نماذج ومهارات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الشماع، خليل محمد حسن وآخرون (٢٠٠٧). **نظرية المنظمات**. عمان: دار المسيرة.

رجب، إبراهيم عبد الرحمن (٢٠٠٥). **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في محيط الخدمة الاجتماعية**. طنطا: مطبعة جامعة طنطا.

عبد العال، عبد الحليم رضا (٢٠٠١). **البحث في الخدمة الاجتماعية**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٩). **البحث في الخدمة الاجتماعية**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر

العمري، أبو النجا محمد (٢٠٠٦). "**استخدام نماذج إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء**

الخدمات بالجمعيات الأهلية"، المؤتمر العلمي التاسع عشر للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

عبد الحليم، سلوى (٢٠٠٥). "**رؤى أعضاء مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية حول إمكانية تطبيق مدخل التشبيك**"، المؤتمر العلمي السادس عشر للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

El-Saadani, S.M (1997). **International Migration Functions for Labor Emigration Froegypt,** (Published PHD Dissertation, Institute of Statistical and Research, Cairo University.

Saleh, S.A. (1983). The Brain Darian In Egypt, **Cairo Papers In Social Science,** (Secound Edition, Vole. 2,Monograph, 5, The American University in Cairo: June.

Hussein Solonmon (2002). **Sources of Insecurity in Southern Africa the Case Illegal Migration Into Southern Africa**. University of Southern Africa.

Thomas Bauer IZA, Bonn and CEPR and Ira N. Gang (2002). **Networks and the Duration of Temporary Migration**. Rutgers University. 15 July.

Leila Simona Talani, Others (2003). **Why do Migrants Leaves Their Countries? Motivations to Migrate at the Point of Departure: The Case of Egypt**. Financing Body: The British Academy. IMIS. November.

Rossmo D. Kim (2008). **Geographic Pattern Sand Profiling of Illegal Grossing of the Southern**. (S. Border Security. Journal. Vol.21. N.2.

Hafez, A.F. Hend (2010). **Irregular Egyptian Migration of Unaccompanied Minors to Italy: A Journey of Death or Salvation?**. Submitted to the Center for Migration and Refugee Studies. In Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Art, Migration and Refugee Studies. The American University in Cairo. School of Global Fairs & Public Policy. GAPP.

Codruta Akina (2007). **Migration, Mental Head and Cost Consequences in Romebia.** Journal of Mental Health Relic and Economics. Vol.1.

Daze, J.A. (2007). **Attitudes Toward Illegal Immigration: What the Public Nelieves. What the Government Can Learn.** M.A. University of Texas.

Daza, Jason Ariel (2007). **Attitudes Toward Illegal Immigration What the Public Believes. What the Government Can Learn.** USA: The University of Texas Arlington.

Meindas Oja (2002). **Illegal Immigration and Human Smuggling Control America and Mexico**. White Paper in USA.

Meindas Oja (2002). **Illegal Immigration and Human Smuggling Control America and Mexico**. White Paper in USA.

Zohry, A. and Harrell- Bond, B. (2003). **Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration**. Country Background Papers "WP-C3". Development Research Center on Migration. Globalization. and Poverty. University of Sussex.

Ropert Borker (1987). **Dictionary of Social Work.** USA. Ny.A.S.W.

Webster's, S. (1994). **World Dictionary.** Third College Education. NY.: Prentice Hall.

Freeman Esteller (1994). **Small Group Count causes Raising in Comparative Times.** Routledge.

Baldwin- Edwards, Martin (2008). **Towards a Theory of Illegal Migration: Historical and Structural Components**. Third World Quarterly. Vol.29. No.7.

Longman Dictionary **(**2008). Cairo: Al Amirian Printing Office.

Ream Saad (2006). **Egyptian Works in Peruse Pilot Ethnography.** SRC: American University in Cairo.

http://www.eohr..org/ar/press/25-12-2005.

Saleh S.A. (1983). **The Brain Darain in Egypt.** Cairo Papers in Social Services. Second Edition. Vol.2, Monographs5. The American University In Cairo. June.

El-Saadani, S.M. (1997). **International Migration Function for Labor Emigration Froegypt.** Cairo: Published PHD Dissertation, Institute of Statically and Research. Cairo University.

Mary Ann Suppes and Carolyn (1991). **The Social Work Experience on Introduction to the Profession**. New York: Mc Grew- Hill.

Richard V. France (1977). **Communicating and Organizing**, (London: Addison Wesiley Publishing Company.

Donald Ary et.al (1996). **Introduction to Research in Education**. Fifth Edition. Harcourt Brace College Publishers.

Laqcion A. Aprodicio (1981). **Population Distribution Policies in Development**. New York: Planning Un Press.

John J. Clarke (1976). **Population Geography**. Pexqamon Press Exeter.

Robert Barker (1999). **Social Work Dictionary**. USA.

Gallejas Charlae (2001). **Social Workers Knowledge, Use And Opinions Of Group Therapy With Abused Children And Adolescents**, California State University Long Beach,.